مختصر بلوغ الأمنية

لفضيلة الشيخ علي محمد الضباع شيخ المقارئ المصرية

وهو شرح على

نظم تحرير مسائل الشاطبية

للشيخ حسن خلف الحسيني المقرئ

ضبطه وصححه وخرج آياته

محمد عبد القادر شاهين

منشورات

محمد علي بيضون

دار الكتب العلمية

بيروت - لبنان

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه البررة التقات.

وبعد: فهذه كلمات يسيرة ألفتها شرحًا على قصيدة العالم العلاّمة المحقق المدقق الشيخ حسن خلف الحسيني المقري التي نظمها في تحرير مسائل الشاطبية فقلت: قال الناظم رحمه الله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

لـك الحَمْـدُ يـا الله والشُّكْـرُ سَـرْمَـدَا هَـدَيْـتَ إلـى الإيمـان منـك تفضُّـلا
وأنْـزَلْـتَ قـرآنـاً وأرْسَلْـتَ أحمـدا عليـه صـلاةُ الله مـا ذِكْـرُهُ عَـلاَ

افتتح رحمه الله تعالى نظمه بالبسملة والحمدلة، اقتداءً بالكتاب العزيز، وعملاً بالأخبار الواردة في ذلك، وأتى بالكاف الدالة على الخطاب تنبيهًا على القرب، ولأن اللائق بحال الحامد أن يلاحظ المحمود أوّلاً حاضرًا ومشاهدًا، ثم يحمده ومن هذا يظهر وجه تقديم لك على الحمد، وإن كان المقام لكونه مقام الحمد يقتضي تقديمه، ويصح أن يكون التقديم للتعظيم، وأن يكون لتأكيد الاختصاص المستفاد من اللام إذ تقديم الخبر أيضًا يفيد الاختصاص. وإنما آثر كاف الخطاب على الاسم الظاهر للإشارة إلى قوة إقبال الحامد على جنابه تعالى حتى حمده على وجه المشاهدة، وإلى وقوع حمده على وجه الإحسان المفسر بحديث: «أن تعبد الله كأنك تراه».

والحمد لغة الثناء باللسان على المحمود بجميل صفاته. وعرفًا فعل ينبىء عن تعظيم المنعم لكونه منعمًا على الحامد وغيره، سواء كان قولاً باللسان أو عملاً بالأركان، أو اعتقادًا بالجنان. والشكر لغة هو الحمد عرفًا، وعرفًا صرف العبد جميع ما أنعم الله به عليه فيما خلق لأجله. وقوله: يا ألله أورد كلمة يا التي لنداء البعيد، مع أنه تعالى أقرب إلينا من حبل الوريد تعظيمًا وتبعيدًا للحضرة المقدسة عن الحامد المكدر بالكدورات البشرية، ولا ينافي

هذا ما سلف في نكتة الخطاب، لأن البعد الرتبي بين الحق والخلق يصاحبه قوة الإقبال وصدق التوجه إليه تعالى. وقوله: سرمدًا، أي: دائمًا مستمرًا. وقوله: هديت إلى الإيمان إلخ، الهداية عند أهل السنة الدلالة على طريق توصل إلى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل، وعند المعتزلة الدلالة المذكورة لكن بشرط أن يصل بالفعل، ونقض بقوله تعالى: ﴿وأما ثمودَ فهديناهم﴾ [فصلت: ١٧]، فإنهم لم يصلوا بالفعل ومع ذلك سميت دلالتهم على طريق لا توصل هداية، وأورد بعضهم على الأول قوله تعالى: ﴿إنك لا تهدي من أحببت﴾ [القصص: ٥٦]، فإنه لا يصح أن يراد منه الدلالة على طريق توصل إلى المقصود وصل بالفعل أو لم يصل، لأنه ﷺ وجدت منه الدلالة على طريق توصل لكن لم يصل المدلول بالفعل، وأنت خبير بأنه مدفوع من أصله لأن مراد أهل السنة أن الهداية هي الدلالة على طريق توصل ولهذه الدلالة فردان الموصلة بالفعل وغيرها، والمراد بها في هذه الآية الفرد الأول لأنه هو الذي يصح نفيه. هذا وفي بعض التفاسير تفسير الهداية في الآية المذكورة بخلق الاهتداء فليراجع اهـ إتحاف المريد. والإيمان هو التصديق بكل ما علم مجيء النبي ﷺ به بالضرورة. والقرآن هو اللفظ المنزل على سيدنا محمد ﷺ المتعبد بتلاوته المتحدي بأقصر سورة منه، وصلاة الله رحمته المقرونة بالتعظيم، وعلا معناه ارتفع، قال الناظم:

وبَعْـدُ فَخُـذْ نَظْمـاً يُحَـرِّرُ حِـرْزَهُـمْ ... على ما أتى من فَيْضِ شيخي سَلْسَلا
هـو الحَبْرُ ذو التحقيـق قُـدْوَةُ عَصْـرِهِ ... محمـدُ المُتَـولـي عُمْـدَةُ مَـنْ تَـلا

قوله وبعد بالبناء على الضم لحذف المضاف إليه ونية معناه والتقدير وبعد البسملة والحمدلة فأقول لك خذ الخ فهي كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض أو أسلوب إلى آخر ويستحب الإتيان بها في أوائل الكتب والرسائل اقتداء به ﷺ لأنه كان يأتي بها في خطبه ومراسلاته، والنظم الجمع؛ والمراد به هنا جمع المسائل على هيئة متن، وتحرير المسائل تخليصها من الخطأ، والحرز هو النظم المشهور بالشاطبية المسمى بحرز الأماني ووجه التهاني تأليف الإمام الولي الصالح الشيخ أبي القاسم الشاطبي المتوفى بالقاهرة سنة خمسمائة وتسعين هجرية، وقوله على ما أتى من فيض الخ: أي على الوجه الصواب الذي تلقاه ورواه عن شيخه الآتي ذكره، وقوله هو الحبر بفتح الحاء وحكى كسرها أي العالم ذو التحقيق، أي القادر على أن يأتي بالمسائل على الوجه الحق خالية من الخلل والخطأ، وقوله قدوة عصره: أي المتبع في زمانه، وهو الإمام العالم العلاّمة الحبر البحر الفهّامة خاتمة القراء المحققين شمس الملة والدين محمد بن أحمد المتولي، وكان شيخًا لقراء مصر ومقارئها في وقته وتوفي ليلة مولد النبي ﷺ سنة ثلاث عشرة وثلاثمائة وألف هجرية تغمده

الله برحمته وأسكنه فسيح جنته آمين، قال الناظم:

وفيــه كثيــراً قــد أتَيْــتُ بلَفْظِــهِ عســى الله بــالإحســان أن يَتَقَبَّــلا

أخبر رحمه الله تعالى أنه قد أتى كثيرًا في هذا النظم بلفظ شيخه تبركًا به ورجاء أن يتقبله الله تعالى بإحسانه وفضله ثم قال:

حكم ما في الاستعاذة

إذا مــا أَرَدْتَ الــدَّهْــرَ تَقْــرَا فــاسْتَعِــذْ وبالجَهْرِ عند الكُلّ في الكُلّ مُسَجِّلا
بشَــرْطِ اسْتِمَــاعٍ وابتــداءِ دراســةٍ ولا مُخْفيــاً أو فــي الصَّــلاة ففَصِّــلا

قوله: **(إذا ما أردت الخ)** نبه على معنى قوله تعالى: ﴿فإذا قرأت القرآن فاستعذ بالله﴾ [النحل: ٩٨] لأن معناه إذا أردت قراءة القرآن وهو كقولهم: إذا أكلت فسمّ الله أي إذا أردت الأكل وقوله: تقرأ بالرفع ويجوز نصبه وقوله: فاستعذ أي فقل أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو نحوه لكن بشرط ورود أثر صحيح به وقوله: وبالجهر أي على المختار عند الكل أي كل القراء في الكل أي كل الوجوه الآتية مسجلاً أي مطلقًا في جميع القرآن أو في جميع الأحوال بشرط استماع أي بشرط أن يكون القارىء بحضرة من يسمع قراءته بحيث يتأتى للسامع أن ينصت للقراءة من أولها فلا يفوته شيء منها وذلك لأن التعوذ شعار القراءة فلو أخفاه القارىء لم يعلم السامع بالقراءة إلا بعد أن يفوته منها شيء وقوله: وابتداء دراسة أي وبشرط أن يكون القارىء مبتدئًا درسه على شيخه بحيث يتأتى انتباهه له من أول القراءة وقوله: ولا مخفيًا أي وبشرط أن لا يكون القارىء مخفيًا أي مسرًّا بقراءته فإن التعوذ يتبعها في هذه الحالة بلا خلاف وقوله: أو في الصلاة أي وبشرط أن لا يكون القارىء في الصلاة لأن المختار فيها إسرار التعوذ مطلقًا، قال الناظم:

ووَقْــفٌ عليــه ثــم وَصْــلٌ بــأرْبَــعٍ لهم واسْتَعِذْ نَدْباً أو أوْجِبْ ووهلا

قوله: ووقف عليه الخ: يعني أن التعوذ يجوز الوقف عليه ووصله بما بعده بسملة كان أو غيرها من القرآن وإذا كان مع البسملة فلجواز الوقف عليها ووصلها بما بعدها أيضًا يجوز فيهما أربعة أوجه: الأول الوقف عليهما ويسمى هذا قطع الجميع والثاني الوقف على التعوذ ووصل البسملة بأول القراءة ويسمى وصل الثاني والثالث، وصل التعوذ بالبسملة والوقف عليها ويسمى وصل الأول والرابع. وصل التعوذ بالبسملة ووصلها بأول القراءة ويسمى وصل الجميع. وقوله واستعذ ندبا الخ: أشار به إلى حكم الاستعاذة استحبابًا ووجوبًا وهي مسألة لا تعلق للقراءة بها ولكن ذكرها بعض شرّاح الحرز لما يترتب عليها من

الفوائد الجليلة وملخص ما قالوه وفي ذلك أن الجمهور من الفقهاء ذهبوا إلى أن الاستعاذة مستحبة في القراءة بكل حال وحملوا الأمر في ذلك على الندب وذهب بعضهم إلى وجوبها حملاً للأمر على الوجوب كما هو الأصل وجنح إليه الفخر الرازي واحتج له بظاهر الآية وقال ابن سيرين: إن تعوذ مرة في عمره كفى في إسقاط الوجوب. قال الناظم.

حكم ما في البسملة

لما اختلف شرّاح الشاطبية في قول ناظمها: ولا نص كلاحب الخ البيت من حيث إن الكاف والحاء من كلاحب والجيم من جيده رموز فيقتصر لأبي عمرو وابن عامر على السكت والوصل دون البسملة ويؤخذ لورش بالثلاثة وذلك موافق لما في التيسير عن أبي عمرو وابن عامر دون ورش فتكون البسملة له من زيادات القصيد أو ليست رموزاً فيؤخذ لهم بالثلاثة وتكون البسملة لهم من الزيادات وهذا هو المأخوذ به الآن أراد الناظم أن يبين ذلك فقال:

وفيها خِلافٌ جِيدُهُ وَاضِحُ الطَّلا وذا الخُلْفُ للبَصْريّ وشَامٍ تُنُقِّلا

يعني أن البسملة بين السورتين ورد في إثباتها وحذفها خلاف عن المشار إليه بجيم جيدة وهو ورش. وهذا الخلاف مشهور كشهرة ذي العنق الطويل بين أصحاب الأعناق القصيرة وقوله: وذا الخلف الخ: يعني أن هذا الخلاف الذي اشتهر عن ورش ورد أيضًا عن أبي عمرو البصري وابن عامر الشامي ثم قال:

وبَسْمِلْ بزهْرٍ إن تُبَسْمِلْ بغيرها وإنْ تَسْكُتْ اسْكُتْ بعدما أن تُبَسْمِلا
وإن تَصِلَنْ فاسْكُتْ بها ثم صِلْ وإنْ بدأتَ بها بَسْمِلْ بها وبما تَلا
فبَسْمِلْ كذا اسْكُتْ ثم إنْ تَسْكُتَنَّ بها ففي غيرها اسْكُتْ صِلْ وإنْ تَصِلَنْ صِلاَ

المراد بالزهر: بين المدثر والقيامة وبين الانفطار والتطفيف وبين الفجر والبلد وبين العصر والهمزة ولا يخفى أن بعض أهل الأداء اختار فيهن الفصل بالبسملة عند من روي السكت في غيرهن واختار السكت فيهن عند من روي الوصل في غيرهن، وأشار الناظم في هذه الأبيات إلى أن في اجتماعهن مع غيرهن حالتين:

الأولى: لو قرأت مثلاً من آخر المزمل إلى أول القيامة فالمبسمل بين السورتين على حاله بأوجهه الثلاثة والساكت بين المزمل والمدثر يبسمل بالثلاثة بين آخر المدثر وأول القيامة أو يسكت بينهما فهي أربعة تضم للثلاثة الأولى تكون سبعة والواصل بين المزمل والمدثر له بين المدثر والقيامة سكت ووصل وبهما تتم الأوجه تسعة.

الثانية: لو قرأت من آخر المدثر إلى أول الإنسان فالمبسمل له ثلاثة أوجه بينهما وفي

الاختيار يزيد السكت بلا بسملة على كل وجه منها بين القيامة والإنسان تكون ستة والساكت بين السورتين يزيد الوصل بين القيامة وهل أتى والواصل يصل بينهما لا غير تكون تسعة أيضًا، ثم قال:

وللكُلّ قِفْ صِلْ في عليم بَرَاءةً أو اسْكُتْ وبيّنَ الناس والحَمْدِ بَسْمِلا

لا يخفى أنهم أجمعوا على حذف البسملة أول براة مطلقًا وأشار الناظم بقوله: وللكل قف صل في عليم براة أو اسكت: إلى أنه لو وصلت بآخر الأنفال ففيها لكل القراء ثلاثة أوجه وهي: الوصل والسكت والوقف بلا بسملة في الثلاثة لما تقدم. وقوله: وبين الناس والحمد بسملا: أمر بالإتيان بالبسملة قولاً واحدًا بين الناس والفاتحة لأن الناس آخر القرآن والحمد أوله، وإذا حذفت البسملة بينهما فلا يدري أول القرآن من آخره على أنه قد أجمع القراء على إثبات البسملة أو الفاتحة مطلقًا سواء ابتدىء بها أو وصلت بسورة أخرى.

حكم ما في الإدغام الكبير وهاء الكناية

قال الناظم:

والادغامَ بالسُّوسيّ خُصَّ وأَظْهِرَنْ مَعَ السَّكْتِ أو أدْغِمْ لياء اللاء تأصَّلا
لأَحْمَدَ والبَصْرِيّ ويَأْتِهِ أَتْمِمَنْ فقط عن هشامٍ فادْرِهِ لتَجْمُلا

قوله: والإدغام بالسوسي خص لما كان قول الشاطبية:

ودونك الإدْغَامَ الكَبِيرَ وقُطْبُهُ أبو عَمْرٍو البَصْرِيُّ فيه تَحَفَّلا

يفهم أن الإدغام عام لأبي عمرو من الروايتين مع أن المقروء به إنما هو الإدغام من رواية السوسي فقط أمر الناظم بتخصيصه به. فإن قلت: هو في التيسير أيضًا عام من الروايتين فمن أين يؤخذ تخصيصه بالسوسي. قلت: يؤخذ من الشاطبية من تخصيصه بإبدال الهمز المفرد وقصر المنفصل والقاعدة أن إدغام القراء مع الإبدال فقط فيكون الإدغام لمن أبدل وهو السوسي والإظهار لمن حقق وهو الدوري قال في النشر: ومنهم من خص به: أي بالإدغام السوسي وحده كصاحب التيسير وشيخه أبي الحسن طاهر بن غلبون والشاطبي ومن تبعهم ثم قال الثانية الإدغام، مع الإبدال وهو الذي في جميع كتب أصحاب الإدغام، ثم قال: وهو الذي عن السوسي في التذكرة والشاطبية ومفردات الداني، ثم قال: وهو المأخوذ به اليوم في الأمصار من طريق الشاطبية والتيسير وإنما تبعوا في ذلك الشاطبي رحمه الله تعالى. قال السخاوي في آخر باب الإدغام من شرحه: وكان أبو القاسم ـ يعني

الشاطبي ـ يقرأ بالإدغام الكبير من طريق السوسي لأنه كذلك قرأ اهـ. وقوله: وأظهرن مع السكت أو أدغم لياء اللاء تأصلاً لأحمد والبصري قال في [غيث النفع]: وأما اللاء يئسن فذهب الداني إلى إظهاره وجهًا واحدًا وتبعه هو ـ يعني الشاطبي وغيره ـ كالصفراوي وبه الأخذ عند شيوخنا ولذلك لم نذكره في المدغم تبعًا لهم ووجهوا الإظهار بأن في الإدغام توالي الإعلال على الكلمة وذلك لأن أصل اللاىء بياء ساكنة بعد الهمزة كقراءة الشامي والكوفيين والحسن والأعمش فحذفت الياء تخفيفًا لتطرفها وانكسار ما قبلها كما حذفت في الرام والغاز فصارت بهمزة مكسورة من غير ياء بعدها كقراءة قالون وقنبل ثم أبدلت من الهمزة ياء مكسورة على غير قياس إذ القياس أن تسهل بين بين ثم أسكنت الياء استثقالاً للحركة عليها فهذان إعلالان فلم تعل ثالثة بالإدغام واعترضهم ابن الباذش وجماعة من الأندلسيين وقالوا بإدغامه إلا أنهم لم يجعلوا من باب الإدغام الكبير بل من باب الإدغام الصغير لأنه إدغام ساكن في متحرك وأوجبوا الإدغام لمن سكن الياء مبدلة وهما البصري والبزي وصوبه أبو شامة فقال: الصواب أن يقال: لا مدخل لهذه الكلمة في هذا الباب بنفي ولا إثبات لأن الياء ساكنة وباب الإدغام الكبير مختص بإدغام متحرك في متحرك وإنما موضع هذا قوله: وما أول المثلين في مسكن: فلا بد من إدغامه وعند ذلك يجب إدغامه لسكون الأول وقبله مد فالتقى ساكنان على حدهما انتهى. قال المحقق: بعد أن نقل هذا قلت: وكل من وجهي الإظهار والإدغام ظاهر مأخوذ به وبهما قرأت على أصحاب أبي حيان عن قراءتهم بذلك عليه ثم علل الإظهار بنحو ما تقدم وزاد وجهًا ثانيًا فقال: الثاني أن أصل هذه الياء الهمزة وإبدالها وتسكينها عارض ولم يعتد بالعارض فيها فعوملت الهمزة وهي مبدلة معاملتها وهي محققة ظاهرة لأنها في النية والمراد والتقدير وإذا كان كذلك لم تدغم ثم وجه الإدغام بوجهين: أحدهما: أن سبب الإدغام قوي باجتماع المثلين وسبق أحدهما بالسكون فحسن الاعتداد بالعارض لذلك. الثاني: أن اللاي بياء ساكنة من غير همزة لغة ثابتة في اللاء وهي لغة قريش فعلى هذا يجب الإدغام على حده بلا نظر ويكون من الإدغام الصغير وإنما أظهرت في قراءة الشامي والكوفيين من أجل أنها وقعت حرف مد فامتنع إدغامها لذلك انتهى. والحاصل أن كلاً من الوجهين صحيح موجه مقروء به إلا أن من أخذ بطريق التيسير ونظمه يقرأ بالإظهار فقط مع اعتقاد صحة الإدغام ومن قرأ بطريق النشر يقرأ بهما اهـ. وقوله: ويأته أو أتمنن الخ: لما كان قول الشاطبية وفي الكل قصر الهاء بأن لسانه بخلف يفيد أن هشامًا له في يأته مؤمنًا الصلة والاختلاس الذي هو حذف الصلة المعبر عنه بالقصر بين الناظم كغيره من المحققين أن المقروء به عن طريق الشاطبية هو الصلة فقط، قال الناظم:

حكم ما في المد والقصر

ومنفصلاً أَشْبِعْ لورْشٍ وحَمْزَة ... كمُتَّصِلٍ والشَّام مع عاصم تَلا
بأَرْبَعَةٍ ثم الكِسَائيّ كذا اجْعَلَنْ ... وعن عاصم خَمْس وذا فيهما كِلاَ
ومُنْفَصِلاً فاقْصرْ وثلث ووَسِّطَنْ ... لقَالُون والدُّوريّ كمَوْصُولٍ انْقُلا
ولكن بلا قَصْرٍ وعن صالح ومك ... لمُتّصِلٍ ثَلِّثْ ووَسِّطَنْ تَفَضُّلا
مع القَصْرِ في المفصول صَاحٍ وثَلِّثَنْ ... ووَسِّطْ لمَوْصُولٍ على القَصْرِ تَجْمُلا
وثَلِّثْ على التثليث وامْدُدْهُ أَرْبَعاً ... على مثلها خَمْساً بخَمْسٍ تسبلا
وفي ذي اتّصال حيث ثَلَّثْتَ فاقْصُرَنْ ... لمُنفَصِلٍ وإمداد ثلاثاً لتَعْدلا
وفي أَرْبَعٍ قَصِّرْ أَتَى مع أَرْبَعٍ ... وفي الخَمْسِ خَمِّسْ ذي المراتب جَمّلا

ذكر رحمه الله تعالى في هذه الأبيات مذاهب القراء السبعة في نوعين من أنواع المد وهما: المد المنفصل والمد المتصل. ومعلوم أن المد المنفصل هو الذي انفصل سببه عن شرطه بأن وقع حرف المد آخر كلمة والهمز أول كلمة أخرى نحو: ﴿بما أنزل﴾ [البقرة: ٤] ﴿وفي أنفسكم﴾ ﴿وقالوا آمنا﴾ ونحو: عليهم أنذرتهم، أم لم عند من وصل الميم ونحو: ﴿لمن خشي ربه﴾ [البينة: ٨] إذًا عند من وصل بين السورتين ونحو: ﴿اتبعون أهدكم﴾ [غافر: ٣٨] عند من أثبت الياء وأن المد المتصل هو الذي اتصل سببه بشرطه كجاء وشاء وجيء وسيء وقروء وسوء ونحو النبيء والنسيء عند من همزهما، وتفصيل ما ذكره أن قالون وابن كثير وأبا عمرو يقصرون المنفصل ويمدون المتصل ثلاث حركات وأربع حركات وأن لقالون والدوري طريقة أخرى وهي مدهما معًا ثلاثًا وأربعًا وأن ابن عامر والكسائي وعاصمًا يمدونهما معًا أربع حركات وأن لعاصم طريقة أخرى وهي مدهما معًا خمس حركات وأن ورشًا وحمزة يمدانهما ست حركات وإذا تأملت ذلك وجدت المراتب ستًا قصر المنفصل ومد المتصل ثلاثًا وأربعًا ومدهما معًا ثلاثًا أو أربعًا أو خمسًا أو ستًا هذا إذا تقدم المنفصل أما إذا تقدم المتصل وتأخر المنفصل فالمراتب ست أيضًا وهي أنك إذا مددت المتصل ثلاثًا أتيت في المنفصل بالقصر وثلاثة وإذا مددت المتصل أربعًا أتيت في المنفصل بالقصر وأربع وإذا مددت المتصل خمسًا تعين مد المنفصل كذلك وكذا يتعين مده ستًا إذا مددت المتصل ستًا.

تنبيه: هذه المراتب الست التي ذكرها هي نفس المراتب الأربع المذكورة في التيسير وغيره وقد مشى عليها كثير من المحققين وبعضهم لم يذكر في المد سوى مرتبتين طولى لورش وحمزة وقدرها ثلاث ألفات ووسطى للباقين وقدرها ألفان سواء ذلك في المتصل والمنفصل وذهب جماعة إلى الإشباع قولاً واحدًا في المتصل مع إجراء أحد القولين

المذكورين في غيره والذي كان إمامنا الشاطبي رحمه الله تعالى يأخذ به هو القول بالمرتبتين فقط. إن قلت: من أين جاء لك أن الشاطبي كان يأخذ بذلك مع أنه أهمل في حرزه ذكر تفاوت المد ولم ينبه عليه والمرتبتان خلاف التيسير. قلت: من السماع الصحيح المتلقي بالسند الصريح وقد نقل الجعبري عن السخاوي أن الشاطبي كان يقرىء بمرتبتين طولى لورش وحمزة ووسطى للباقين وأنه عدل عن المراتب الأربع لأنها لا تتحقق ولا يمكن الإثبات بها في كل مرة على قدر السابقة بخلاف المرتبتين فإنهما تتحققان ويمكن ضبطهما وتتيسران على النبيه والغبي ولا تكاد تخفى معرفتهما على أحد، وكونهما خلاف التيسير لا يضر لأنه خلاف إلى ما هو أقوى، على أن الإمام ابن الجزري انتصر لهما وعزاهما إلى كثير من المحققين قال في نشره: وهو الذي استقر عليه رأي المحققين من أئمتنا قديمًا وحديثًا وذكر كثيرين منهم ثم قال عنهم إنهم لم يذكروا من سوى القصر غير مرتبتين طولى ووسطى وقال: وهو الذي أميل إليه وآخذ به غالبًا وأعول عليه اهـ. قال الناظم:

وهَمْزَيْنِ مع مَدَّيْنِ سَهَّلْتَ واقفاً طويلاً فقَصْراً دَعْ وعَكْساً كهَؤُلا

أشار رحمه الله تعالى في هذا البيت إلى أن قوله تعالى: ﴿هؤلاء﴾ ونحوه مما اجتمع فيه همزتان قبل كل حرف مد يمتنع فيه لحمزة وقفًا عند تسهيل الهمزتين بين بين وجهان وهما المد في الأول مع القصر في الثاني وعكسه لتصادم المذهبين وعلى ذلك فالذي يسوغ في الوقف على هؤلاء ثلاثة عشر وجهًا وهي تحقيق الهمزة الأولى بالمد مع خمسة الأخيرة وهي إبدالها بقصر وتوسط ومد وتسهيلها بالروم مع القصر والمد ثم تسهيل همزة ها مع قصرها ومدها وعلى كل منهما إبدال الأخيرة بقصر وتوسط ومد ثم رومها بالقصر على الأول وبالمد على الثاني وأما ما حكاه بعضهم من إبدال الأولى واوًا مع المد والقصر فضعيف لا يقرأ به، قال الناظم:

يُؤاخِذْكُمُ فاقْصرْ فقط عند وَرْشِهِمْ ولا مَدّ أيضاً حيث تَنْوِيناً ابْدِلا

لما كان قول الشاطبية: وبعضهم يؤاخذكم عطفاً على المستثنى يفيد أن البعض الآخر لم يستثنه وفهمه على ذلك كثير من شرّاحها واغتر به خلق كثير فقرؤوه بثلاثة البدل مع أنه ليس كذلك إذ لا يجوز فيه إلا القصر أشار الناظم إلى ذلك بقوله: يؤاخذكم فاقصر فقط عند ورشهم ومثله لا تؤاخذنا ولو يؤاخذ الله الناس ويؤيد ذلك قول المحقق في نشره وقد اتفق أصحاب المد في هذا الباب ـ يعني باب البدل ـ عن ورش على استثناء كلمة واحدة وأصلين مطردين فالكلمة يؤاخذ كيف وقعت نحو لا يؤاخذكم الله لا تؤاخذنا ولو يؤاخذ الله نص على استثنائها المهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح وكل من صرح بمد المغير بالبدل وكون صاحب التيسير لم يذكره في التيسير فإنه اكتفى بذكره في غيره وكأن الشاطبي رحمه الله ظن

بكونه لم يذكره في التيسير أنه داخل في الممدود لورش بمقتضى الإطلاق فقال: وبعضهم يؤاخذكم أي وبعض رواة المد قصر يؤاخذ وليس كذلك فإن رواة المد مجمعون على استثناء يؤاخذ فلا خلاف في قصره. قال الداني في إيجازه: أجمع أهل الأداء على ترك زيادة التمكين للألف في قوله: لا يؤاخذكم ولا تؤاخذنا ولو يؤاخذ حيث وقع قال: وكأن ذلك عندهم من واخذت غير مهموز وقال في المفردات: وكلهم لم يزد في تمكين الألف في قوله تعالى: ﴿لا يؤاخذكم الله﴾ وبابه وكذلك استثناها في جامع البيان ولم يحك فيها خلافًا. وقال الأستاذ أبو عبد الله بن القصاع: وأجمعوا على ترك الزيادة للألف في يواخذ حيث وقع نص على ذلك الداني ومكي وابن سفيان وابن شريح قال المحقق ابن الجزري: وعدم استثنائه في التيسير إما لكونه من واخذ كما ذكره في الإيجاز فهو غير ممدود أو من أجل لزوم البدل له فهو كلزوم النقل في ترى فلا حاجة إلى استثنائه اهـ. وقول الناظم: ولا مد أيضًا حيث تنوينا أبدلا: أشار به إلى أن ورشًا ليس له فيما يوجد فيه بعد الهمزة ألف مبدلة من التنوين وذلك حال الوقف على نحو دعاء ونداء وهزؤاً أو ملجأً إلا القصر فقط وذلك لأن ثبوت هذه الألف عارض فلا يعتد بها. قال الناظم:

وحَـــرِّرْ فـــي آلان سِتَّـــةَ أوْجُـــهٍ ... على وَجْـهِ إبْـدالٍ لـدى وَصْلِـهِ تَـلا
فمُـــدَّ وثَلِّـــثْ ثـــانيـــاً ثـــم وَسِّطْـــا ... وفي الثان وَسِّطْ واقْصِراً واقْصِرْ كِلا
وفـي الـلاّم ثَلِّـثْ واقفـاً مُطْلقـاً وثَلْـ ... ـلِثنْها على التَّسْهيل وَصْلاً وفَيْصَلا

إذا قرىء آلان في موضعي يونس لمن مذهبه النقل بإبدال همزة الوصل ألفًا جاز المد والقصر اعتدادًا بالأصل والعارض ويجوز كل منهما أيضًا لحمزة إن وقف بالنقل لكن ورش له حكم آخر من حيث وقوع كل من الألفين بعد همزة إلا أن الهمزة الأولى محققة والثانية مغيرة بالنقل. وقد اختلف أهل الأداء في إبدال همزة الوصل التي نشأت عنها الألف الأولى وفي تسهيلها بين بين، فمنهم من رأى إبدالها لازمًا ومنهم من رأى تسهيلها لازمًا ومنهم من رأى جوازهما فعلى القول بلزوم البدل تلحق بباب آمنوا فيجري له فيها المد والتوسط والقصر وعلى القول بجواز البدل تلحق بباب آنذرتهم وآلد فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتقصر مثل آلد وعدم الاعتداد به فتمد كآنذرتهم ولا تكون من باب آمن فلذلك لا يجري فيها على هذا التقدير توسط وتظهر فائدة هذين التقديرين في الألف الأخرى والذي تحرر من ذلك عند الوصل ستة أوجه مد الأولى مع الأولى مع ثلاثة الثانية وتوسط الأولى مع توسط الثانية وقصرها دون مدها وقصرهما فمدهما على لزوم البدل في الأولى أو جوازه فيها وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ومد الأولى مع توسط الثانية على التقدير الثاني ومد الأولى مع قصر الثانية على لزوم البدل في الأولى والاعتداد في الثانية بالعارض ويجوز أن يكون على جواز

البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض وتوسطهما على لزوم البدل في الأولى والاعتداد في الثانية بالعارض وإذا قرىء بقصر الأولى جاز في الثانية القصر ليس إلا، لأن قصر الأولى إما أن يكون على لزوم البدل فيكون على مذهب من لم يرَ المد بعد الهمزة وإما أن يكون على جواز البدل والاعتداد معه بالعارض فحينئذ يكون الاعتداد بالعارض في الثانية أولى وأحرى فيمتنع إذاً مع قصر الأولى مد الثانية وتوسطها وإن وقفت جازت الأوجه الثلاثة الممتنعة حالة الوصل أما على تسهيل همزة الوصل فيظهر له في الألف الثانية ثلاثة أوجه، قال الناظم:

فـإنْ رَكَّبْـتَ آمَنْتُـمُ وقَصَـرْتَهـا ... فمُـدَّ وقَصِّـرْ مُبْـدِلاً ثـم سَهِّـلاَ
وفـي الـلام قَصِّـرْ ثـم عنـد تَـوَسُّـطٍ ... فَثلِّـثْ مـع الإبـدال واقْصُـرْ مُسَهِّـلا
وفي اللام وَسِّطْ لا على القَصْرِ مُبْدِلاً ... وبـالقَصْـرِ فـاقْـرأ علـى المَـدِّ أطْـوَلا
ومَـعَ مَـدِّ اقْـرأ مثـل قَصْـرٍ وزِدْ لمَـدْ ... دِكَ الـلاّمَ إن سَهَّلْـتَ أو إنْ تُطَـوِّلا
وإن تَقِفًـا فـي الـلام تثليثـاً اعْتَبِـرْ ... على كُلّ وَجْهٍ عنه في الذِّكْرِ قد خَلا
سِـوَى قَصْـرِ لامٍ عنـد مَـدٍّ لأوّلٍ ... وتَـوْسِيـط آمنتـم فكُـنْ مُتَـأَمِّـلا

إذا ركبت آمنتم به مثلاً مع آلان تحرر في الأصل أربعة عشر وجهًا الأول والثاني والثالث: قصر آمنتم وعليه إبدال همزة الوصل مع مد الألف الأولى وقصر الثانية على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد بالعارض فيهما ومع قصرهما ومر توجيهه ثم تسهيل همزة الوصل مع قصر اللام. والرابع إلى التاسع: توسط آمنتم وعليه الإبدال مع مد الأولى وتوسط الثانية فقط على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ومع توسطها وتوسط الأولى وقصر الثانية وقصرهما على ما مر من توجيهه ثم تسهيل همزة الوصل مع توسط اللام اعتدادًا بالأصل وقصرها اعتدادًا بالعارض والعاشر إلى الرابع عشر مد آمنتم وعليه إبدال همزة الوصل مع مدهما على لزوم البدل وجوازه في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ومع مد الأولى وقصر الثانية على لزوم البدل في الأولى والاعتداد بالعارض في الثانية ومع قصرهما على ما مر ثم تسهيل همزة الوصل مع مد اللام وقصرها اعتدادًا بالأصل والعارض. فإن وقف على آلان جاز ثلاثة: الثانية على كل الوجوه المتقدمة في الأولى سوى قصر الثانية على مد الأولى عند توسط آمنتم فممنوع للتصادم وليصح باقي الوجوه وهو تسعة وعشرون وجهًا، قال الناظم:

وإنْ تَبْتَـدي منهـا وبعـد كـآيـة ... فمُـدَّ لهَمْـزٍ واقْصُـرِ الـلاَّمَ تَفَضُّـلا
وفـي البَـدَلِ اقصـرْ مَـدَّه وَسِّطَنْهُمَـا ... ومُـدَّهُمـا هـاتيـك أرْبَعَـةٌ عُـلاَ
ووَسِّـطْ لـلاسْتفهـام والـلام واقْصـراً ... لـلام ووَسِّـطْ فيهمـا بَـدَلاً تـلا

ومع قَصْرِ الاسْتفهامِ في اللام قَصْرُها وفـــي بَـــدَلٍ تَلْيِيثُـــهُ ثـــم سَهِّـــلاَ
وفـي الـلام فـاقْصُـرْ ثَلَّثَـنْ بَـدَلاً يلـي ووَسِّطْهُمـا وامْـدُدْهُمـا قـد تكمـلا

إذا ابتدأت من قوله تعالى: ﴿آلان﴾ ووصلت إلى قوله: ﴿ويستنبئونك﴾ [يونس: ٥٣] مثلاً ففيه أربعة عشر وجهاً: إبدال همزة الوصل مع المد والتوسط والقصر ثم تسهيلها ويأتي على الأول أربعة أوجه: الأول: قصر اللام والبدل على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض. والثاني: قصر اللام ومد البدل على لزوم البدل في الأولى والاعتداد في الثانية بالعارض. والثالث: توسطهما على جواز البدل في الأولى وعدم الاعتداد فيهما بالعارض. والرابع: مدهما على لزوم البدل في الأولى أو جوازه فيها وعدم الاعتداد فيهما بالعارض ويأتي على الثاني وجهان وهما: توسط اللام وقصرها مع توسط البدل فيهما على ما تقدم ويأتي على الثالث ثلاثة أوجه الأول: قصر اللام والبدل على لزوم البدل في الأولى أو جوازه فيهما والاعتداد فيهما بالعارض. والثاني والثالث: قصر اللام مع توسط البدل ومده على التقدير الثاني. ويأتي على الرابع خمسة أوجه: الأول: قصر اللام والبدل. والثاني والثالث: قصر اللام مع توسط البدل ومده على اعتبار العارض. والرابع والخامس: توسطهما ومدهما، قال الناظم:

وكـالمَـدِّ تَسْهيـلٌ ولكـن يُـزَادُ قَصْـ ـرُكَ اللاّم والتَّوسِيطَ في البَدَلِ اعْقلا
وهـذا علـى مـا اختـارهُ شَمْـسُ ديننـا هـو الجَـزَرِيُّ الحَبْـرُ خُـذْهُ مُحَمْـدِلاَ

أشار بقوله: وكالمد: تسهيل البيت إلى أن الأوجه الآتية على تسهيل الهمزة هي عين الأوجه الآتية على وجه الإبدال مع المد غير أنها زادت عنها وجه قصر اللام مع توسط البدل وفائدة ذكره تقريب ما قبله إلى الأفهام. وقوله: وهذا على ما اختاره شمس ديننا الخ: يشير به إلى أن هذه الأوجه التي ذكرها في هذه المسألة هي على ما اختاره الإمام شمس الدين محمد بن محمد بن محمد بن يوسف الجزري رضي الله عنه وهو غني عن التعريف لشهرته وجلالة قدره.

تنبيه: قد منع شيخ مشايخنا العلاّمة المتولي أخيرًا وجه توسط الألف الأولى من آلان وأسقط ما تفرع عليه من الأوجه في جميع الحالات المتقدمة حيث قال في روضه: لا يخفى أن إلحاق الألف الأولى من آلان بباب آمن وشبهه لورش فيه نظر لأن مدها لازم وإنما تغير سببه وهو السكون بحركة النقل فوجب حينئذ أن يكون كنظائره من نحو: ﴿البغاء إن أردن﴾ [النور: ٣٣] في وجه إبداله مدًا و ﴿آلم أحسب﴾ [العنكبوت: ٢] حالة النقل و ﴿آلم الله﴾ [آل عمران: ١ ـ ٢] حالة الوصل فيجري فيها حكم الاعتداد بالعارض فتقصر وعدمه فتمد ولا وجه للتوسط ثم ذكر ما يؤيد ذلك ثم قال: وإذا تأملته ـ يعني كلامه الذي ذكره ـ تأييد

المدعاة ظهر لك في هذه الكلمة على انفرادها سبعة أوجه وصلاً وتسعة وقفًا: إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث ثلاثة: اللام في الحالين وعلى الثاني قصرها وصلاً وتثليثها وقفا وفيها مع آمنتم به ثلاثة عشر وجهًا وصلاً وسبعة وعشرون وجهًا وقفًا قصر آمنتم وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها واللام مقصورة في الثلاثة وصلاً مثلثة وقفًا ثم توسط آمنتم وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها، وعلى كل من الأول والثالث توسيط اللام وقصرها وصلاً وتثليثها وقفًا، وعلى الثاني قصرها وصلاً وتثليثها وقفًا ثم مد آمنتم وعليه إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث مد اللام وقصرها وصلاً وتثليثها وقفًا وعلى الثاني قصرها وصلاً وتثليثها وقفًا وفيها مع ويستنبئونك ثلاثة عشر وجهًا إبدال همزة الوصل مع المد والقصر ثم تسهيلها وعلى كل من الأول والثالث قصر اللام مع ثلاثة ويستنبئونك ثم توسطهما ومدهما وعلى الثاني قصر اللام مع ثلاثة يستنبئونك والله أعلم اهـ.

وقد أفادني العلاّمة الشيخ حسن الكتبي عنه نظمًا حاويًا لذلك وقت قراءتي عليه ختمة السبع من طريق الشاطبية، ونصه:

بـدأتُ بحَمْـد الله والشُّكْـر سَـرْمَـدَا ... وصَلَّيْـتُ تعظيماً على خيـر مـن هَـدَى

وسلمـتُ تسليمـاً يَليـقُ بقَـدْره ... وآلٍ وأصحـاب ومَـنْ بِهِـمُ اقْتَـدَى

(وبعـد) ففـي آلان سَبْعَـةُ أوْجُـهٍ ... لـوَرْشٍ على القـول الـذي لـن يُفَنَّـدا

فـأبْـدِلْ لهمـز الـوَصْـلِ مَـدًّا وأشْبِعـاً ... وفـي الـلام ثَلِّـثْ فيهمـا اقصـر لترشـدا

ومـع وَجْـهِ تسهيـل ففـي الـلام ثَلِّثَـنْ ... وإن ركبـت آمنتـم فـالـذي بـدا

ثـلاثـة هَمْـز الـوَصْـل مـع قَصْـر لامهـا ... وكـلّ علـى تثليـث آمنتـمُ غـدا

وتَـوْسيـط لامٍ زِدْهُ عنـد تَـوَسُّـط ... وزِدْ مَـدَّهـا مـع وَجْـهٍ تَنَـلْ هُـدَى

علـى المَـدّ والتّسْهيـلِ فـي أول همـا ... فتَمَّـتْ ثـلاثٌ بعـد عشـرة اعْـدُدا

وإن تَقِفَـنْ فـي الـلاّمِ تثليثـاً اعْتَبِـرْ ... علـى مـا مَضَـى فـي الحـالتيـن لتَسْعَـدَا

ففـي هـذه عشـرون مـع سَبْعَـةٍ أَتَـتْ ... وتلـك بهـا تِسْـعٌ فخُـذْهُ مُـؤَيَّـدا

وإن تَبْتَـدي منهـا ووافيـتَ آيـةً ... علـى المَـدّ والتسهيـل فلتـرو فـي الأدا

مـع القَصْـرِ فـي لام ثـلاثـة مـا يلـي ... كـذا فيهمـا وسـط كـذا فيهمـا امْـدُدا

وأمـا علـى قَصْـرٍ ففـي الـلام فـاقصـرا ... وفـي بَـدَلٍ ثَلِّـثْ ورَبَّـكَ فـاحْمـدا

وأزْكَـى صـلاةٍ مـع أَجَـلِّ تحيَّـةٍ ... علـى المُصْطَفَـى والآل والصَّحْـبِ سَـرْمَـدَا

قال الناظم:

وعَـادًا الأُولـى فـاقْصـرنْ وثَلِّثَـا لهَمْـزٍ ووَسِّـطْ وامْـدُدِ الكُـلَّ محفـلا

قرأ ورش: عاد الأولى: بنقل ضمة الهمزة إلى لام التعريف قبلها وإدغام تنوين عادًا فيها حالة الوصل واختلف عنه في استثناء الأولى هذه مما وقع فيه حرف المد بعد الهمز المغير بالنقل فاستثناها بعضهم ولم يجز فيها لورش إلا القصر وعليه كثير من الحذّاق كالمهدوي وابن سفيان ومكي وابن شريح لأن إدغام التنوين في اللام صير حركتها لازمة معتدًا بها إذ لا يمكن الإدغام في ساكن ولا ما هو في حكمه فسقط اعتبار وجود الهمزة التي المد من أجلها بخلاف غيره نحو الآخرة فإن الحركة عارضة والهمزة مقدرة فجاء المد. وذهب بعضهم إلى عدم استثنائه وجرى فيه على الأصل المقرر في عدم الاعتداد بالحركة المنقولة وجعل الهمزة منوية ففيه الثلاثة: القصر والتوسط والمد. فإن قلت: المد بقسميه مبني على عدم الاعتداد بحركة اللام والإدغام مبني على الاعتداد بها فهو معتد به غير معتد به وهذا تدافع وتناقض. فالجواب كما قال صاحب الغيث: لا تدافع ولا تناقض للمتأمل لافتراق الحيثية فالمد على مراعاة الأصل والإدغام على مراعاة اللفظ لما فيه من التخفيف، وبهذا يجاب عمن أثبت همزة الوصل في الابتداء لعدم الاعتداد بالحركة وله الإدغام للاعتداد بها والتعويل في جميع ذلك على الرواية والتعليل تابع لها وإذا قلنا: إنها غير مستثناة ويأتي فيها الثلاثة فكلها مع التقليل ولا يأتي فيها ما يأتي في غيرها من التحرير لأنها رأس آية وهذا كله في حال وصل الأولى بعادًا فإن وقف على عادًا بقلب تنوينه ألفًا وابتدأ بالأولى فيجوز له فيها وجهان: الأول: الولي بهمزة الوصل. والثاني: لولي بحذفها اكتفاء عنها بحركة النقل وضم اللام ولا يأتي مع هذا المد بقسميه بل يتعين القصر فقط لقوة الاعتداد في ذلك بخلاف الأول فإذا أتى مع عادًا الأولى بدل آخر كما إذا وصلت إلى قوله تعالى: ﴿فبأي آلاء ربك تتمارى﴾ [النجم: ٥] فحاصل ما يترتب فيه على الخلاف المذكور أنه يكون فيها خمسة أوجه: القصر في عادًا الأولى مع الثلاثة في غيره ثم توسيطهما ومدهما وهي المرادة ببيت الناظم. قال:

وعَـنْ كُلّهـم بـالمَـدّ مـا قبـل سـاكـنٍ وفي الوَقْفِ والإدغام ثَلِّثْ لتجملا

الحرف الساكن الذي يقع بعد حرف المد في كلمته لا يخلو إما أن يكون لازم السكون أو عارضه والأول إما أن يكون ساكنًا للإدغام نحو: الطامة والصاخة ودابة والحاقة. ونحو: أتحاجوني وتأمروني على قراءة من شدد النون وأتعداني على رواية هشام إذ أصل ذلك كما قال الإمام أبو الطيب في أصل كلام العرب لا في القرآن: الطاممة والصاخخة وداببة والحاققة وأتحاججوني وتأمروننني فسكنوا الحرف الأول وأدغموه في الثاني وكذا نون الرفع في نون الوقاية وإما أن يكون ساكنًا لغير الإدغام نحو: الآن في موضعي يونس على البدل

في قراءة غير نافع ومحياي في قراءة نافع حيث يسكن الياء بخلاف عن ورش ونحو: أنذرتهم في رواية ورش بالبدل في أحد وجهيه واللاء يئسن عند من أسكن الياء مظهرة وهو البزي وأبو عمرو بخلاف ولا يسمى هذا السكون بنوعيه عارضًا بل لازمًا لالتزام القراء مده مقدارًا واحدًا من غير تفاوت فيه وهو ثلاث ألفات على الأصح المشهور والثاني: وهو عار من السكون لا يخلو أيضًا إما أن يكون سكونه للوقف نحو: العالمين والدين ونستعين. وإما للإدغام عند بعض القراء كالإدغام الكبير لأبي عمرو من رواية السوسي وذلك نحو: الرحيم ملك قال لهم: يقول ربنا وللقراء في ذلك ثلاثة أوجه: الأول: الإشباع كاللازم لاجتماع الساكنين اعتداد بالعارض. والثاني: التوسط لمراعاة اجتماع الساكنين مع ملاحظة كونه عارضًا فحطه عن الأصل. والثالث: القصر لعروض السكون فلا يعتد به لأن الوقف يجوز فيه التقاء الساكنين مطلقًا قال الناظم:

ونحو مآبٍ ليس يَنْقُصُ في الوُقُو ف عن بَدَلٍ والرَّوْمَ كالأصل وَصّلا

نحو: مآب هو ما كان بدلاً في الوصل عارضًا في الوقف ليس ينقص في الوقوف عن بدل بل يزيد عليه أولوية قال في النشر: إن وقف لورش من طريق الأزرق على نحو: مستهزئون ومتكئين ومآب فمن روى عنه المد وصلاً وقف كذلك سواء اعتد بالعارض أو لم يعتد به ومن روى التوسط وصلاً وقف به إن لم يعتد بالعارض وبالمد إن اعتد به ومن روى القصر وقف كذلك إن لم يعتد بالعارض وبالتوسط والإشباع إن اعتد به اهـ وذلك لأن سبب المد لم يتغير حالة الوقف بل ازداد قوة بسبب سكون الوقف وهذا إن وقف بغير الروم فإن وقف به فحكمه كالوصل قال الناظم:

ومع فَتْح ذي اليا أوجه العارض اعْتَبِرْ لـوَرْشٍ وإن قللـتَ لا قصـر يُجْتَـلا

يعني: إذا اجتمع مع العارض المذكور ذو ياء فتجوز أوجهه جميعها على فتحه وكذا على تقليله إلا أنّ وجه القصر يمتنع عليه وبهذا تعلم أن في قوله تعالى: ﴿ذلك متاع الحياة الدنيا﴾ [آل عمران: ١٤] إلى الوقف على المآب عشرة أوجه: تثليث العارض على الفتح ومده وتوسيطه على التقليل ويأتي مع كل من هذه الخمسة السكون المجرد والروم لكن تجويزهم الروم على التوسط والفتح فيه نظر لأن الروم بمنزلة الوصل ولا توسط في البدل على الفتح فتأمل فإن أتى معهما بدل كما في قوله تعالى: ﴿ثم كان عاقبة الذين أساؤوا السوأى﴾ [الروم: ١٠] إلى الوقف على يستهزئون أتيت بالفتح مع قصر البدل وثلاثة العارض ومع مدهما ثم تأتي بالتقليل مع توسط البدل ومد العارض وتوسيطه ومع مدهما فهذه سبعة أوجه فإن كان العارض يتأتى فيه الروم كما في قوله تعالى: ﴿الذين آمنوا وعملوا الصالحات طوبى لهم وحسن مآب﴾ [الرعد: ٢٦] أتيت بقصر البدل مع الفتح وثلاثة

العارض مع السكون المجرد ثم قصره مع الروم ثم تأتي بتوسيط البدل مع التقليل ومد العارض وتوسيطه مع السكون المجرد فيهما ثم توسيطه مع الروم ثم تأتي بمد البدل مع الفتح والتقليل ومد العارض مع السكون المجرد والروم فيهما فهذه أحد عشر فإذا أتى معهما لين كما في قوله تعالى: ﴿فما أغنى عنهم سمعهم ولا أبصارهم﴾ [الأحقاف: ٢٦] إلى الوقف على يستهزئون أتيت بالفتح مع توسط اللين وقصر البدل وثلاثة العارض ثم مدهما ثم مد الثلاثة ثم تأتي بالتقليل مع توسط اللين والبدل ومد العارض ثم مد الثلاثة فهذه تسعة أوجه قال الناظم:

ومُـدَّ لـه عنـد الفـواتـح مُشْبِعًـا وإن عَرَضَ التحريكُ فاقْصرْ وطَوِّلا

قوله: ومد: فعل أمر وفي داله الحركات الثلاث والرواية الفتح أي: ومد للساكن لأن كلامه في الأبيات السابقة فيما يمد للساكن فكأنه قال: ومد لأجل الساكن أيضًا في موضع آخر وهو فواتح السور نحو ﴿الٓمٓ﴾ ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ وقوله: عند الفواتح أي: فيها فكأنه قال: إذا وجدت في هذه الفواتح حرف مد ولين لقي ساكنًا فأشبع المد لأجل الساكن وذلك لجميع القراء كمد طامة ودابة بخلاف المد لسكون الوقف. واعلم أن الحروف التي تمد لأجل الساكن سبعة أحرف وهي: لام كاف صاد قاف سين ميم نون. وقوله: مشبعًا أي: مدًا مشبعًا أي: طويلاً. ومشبعًا بكسر الباء الرواية ويجوز فتحها ومقداره ثلاث ألفات على الصحيح. وقوله: وإن عرض التحريك فاقصر وطولا يعني: فإن تحرك الساكن في هذا القسم نحو: ﴿الٓمٓ﴾ الله أول آل عمران فإنه بفتح الميم وحذف الهمزة عند الجميع و ﴿الٓمٓ أحسب الناس﴾ [العنكبوت: ٢] أول العنكبوت فإنه بفتح الميم على رواية ورش خاصة فإنه ينقل فتحة همزة الاستفهام إلى الميم ويحذف الهمزة فيجوز في هذين المثالين المد نظرًا إلى الساكن الأصلي على الراجح ويجوز القصر نظرًا إلى الحركة العارضة وإنما كانت فتحة مع أن الأصل في التخلص من التقاء الساكنين الكسر مراعاة لتفخيم لام اسم الله إذ لو كسرت لرققت لام الجلالة وانتفت المحافظة على تفخيمها قال في الطراز والصواب أن الميم حينئذ فتحت لتفخيم لام الجلالة لا للنقل على حسب التخفيف كما ذكره ولذلك أشار صاحب كنز المعاني بقوله:

ومُـدَّ لـه عنـد الفـواتـح مُشْبِعـاً وإن طـرأ التحـريـكُ فـاقصـر وطَـوِّلا
لكـلٍّ وذا فـي آل عِمْـرانَ قـد أتـى وَوَرْشٌ فقـط فـي العنكبـوتِ لـه كـلا

قال ابن آجروم: وهذا الاختلاف الحاصل في ﴿الٓمٓ الله﴾ وفي ﴿الٓمٓ أحسب الناس﴾ إنما يكون في حال الوصل أما الوقف فلا خلاف في الإشباع لصحة السكون وهو أصلي يعني أن زوال السكون في الوصل في ﴿الٓمٓ الله﴾ [آل عمران: ١] وفي ﴿الٓمٓ أحسب﴾

[العنكبوت: ١ ـ ٢] هو عارض ورجوعه في الوقف أصلي وليس كباب ﴿يعلمون﴾ إذ السكون فيه عارض والأصل الحركة فتأمل اهـ نهاية قال الناظم:

وفي عَيْنٍ الوجهان والطُّول فضلا وللملك هاتين اللذين كذا اجْعَلا

قوله: وفي عين: يعني عين من حروف الفواتح وذلك في ﴿كهيعصَ﴾[مريم: ١] و﴿حَم عسَق﴾[الشورى: ١] الوجهان يريد بهما التوسط والمد وهو أفضل وعليه جل أهل الأداء والحجة لتفضيله أنه قياس مذهبهم في الفصل بين الساكنين وأن فيه مجانسة لما جاوره من المدود، وذهب جماعة من شرّاح الحرز إلى أن المراد بالوجهين في ذلك التوسط والقصر وذكر الثلاثة المحقق ابن الجزري في طيبته حيث قال: ونحو عين فالثلاثة لهم أي لجميع القراء كساكن الوقف ووجه التوسط التفرقة بين ما حركته من جنسه وبين ما قبله حركة من غير جنسه فيكون لحرف المد مزية على حرف اللين قال مكي: مد عين دون ميم قليل لانفتاح ما قبل عين لأن حرف المد واللين أقوى في المد من حروف اللين ووجه القصر عدم وجود حرف المد وقوله: وللملك هاتين اللذين كذا اجعلا. يعني أعط الحكم المذكور في عين لقوله تعالى: ﴿هاتين﴾ في القصص و ﴿أرنا اللذين﴾ [فصلت: ٢٩] بفصلت على قراءة ابن كثير المكي حيث يشد بالنون فخذ له فيهما بالطول والتوسط وكذا بالقصر لما علمت قال الناظم:

وفي بَدَلٍ أَجْرِ الثلاثةَ عندما تُوَسِّط لَيِّناً وامْدُدَنْ إنْ تطولا

يعني إذا اجتمع مع اللين بدل كما في قوله تعالى: ﴿لن يضروا الله شيئًا يريد الله أن لا يجعل لهم حظًا في الآخرة﴾ [آل عمران: ١٧٦] فالصحيح فيه أربعة أوجه الثلاثة في الآخرة على توسط شيئًا ومدهما معًا ولا يضر تغير الهمز بالنقل في الآخرة ونحوه على المعتمد لأن قاعدة الاعتداد بالعارض في ذلك لم يقرأ بها الإمام ابن الجزري وإنما ذكرها في النشر فهما كما أفاده في الروض وذكر فيه أن الذي ثبت عنده في ذلك بطريق الأداء وبه كان يأخذ إنما هو الاعتداد بالأصل وإلغاء الاعتداد بالعارض ولا فرق في ذلك بين أن يتقدم اللين على البدل كما في المثال المذكور أو يتأخر عنه كما في قوله تعالى: ﴿أولو كان آباؤهم لا يعقلون شيئًا﴾ [البقرة: ١٧٠] فعلى قصر آباؤهم توسط شيئًا وعلى التوسط فيه التوسط في شيئًا وعلى الطويل فيه التوسط والطويل في شيئًا قال الناظم:

ومن مَدّ شيئاً واو سوآت قد قصر فلا مَدَّ فيها عند وَرْشٍ فتجملا
وللجَزْري سوآت فاقصرْ لواوِهِ وثَلِّثْ لهمز ثم وَسِّطْهما كِلا
وقد قال أستاذي كذاك مُنَظِّراً فأسألُ ربّي أن يمنَّ فيسهلا

قال الإمام الشاطبي: وفي واو سوآت خلاف لورشهم قال ابن القاصح: أي اختلف

عن ورش في مد الواو من سوآتهما وسوآتكم وقصرها فبعضهم نقل المد فيها وبعضهم نقل القصر فمن مد فله وجهان: المد الطويل المشبع والمد المتوسط على أصله في مد الواو إذا سكنت ولقيت الهمزة وانفتح ما قبلها نحو: ﴿سوأة أخيه﴾ [المائدة: ٣١] ومن قصر ولم يمد فلأن أصل هذه الواو الحركة فحاصله أن في الواو ثلاثة أوجه وفي الألف ثلاثة أوجه وإن ضربت الثلاثة في مثلها صارت تسعة أوجه لورش رحمه الله وقد قطع في التيسير بتمكين سوآت فوجه القصر من الزيادات اهـ وفسره الجعبري أيضًا كذلك وهو تفسير بما يقتضيه ظاهر قول الشاطبي من غير نظر إلى ما ورد في ذلك من كلام المحققين. وحاصل كلامهم في هذا الخلاف أنه دائر بين القصر والتوسط لأن من لهم مد اللين مجمعون على استثناء سوآت ومن يوسط سوآت يوسط البدل فيتأتى فيها أربعة أوجه لا غير وهي قصر الواو مع تثليثا لهمزة ثم توسطهما وأتى بسوآت غير مضاف إلى ضمير ليشمل ما أضيف إلى المثنى وهو سوآتهما في المواضع الثلاثة والمجموع وهو سوآتكم.

تتمة: لو أتى مع سوآت ذات ياء كما في قوله تعالى: ﴿يا بني آدم قد أنزلنا عليكم لباساً﴾[الأعراف: ٢٦] إلى: ﴿خير﴾ كان فيها خمسة أوجه وهي: قصر البدل والواو مع فتح ذات الياء ثم توسط البدل وفي الواو وجهان توسط وقصر مع التقليل ثم مد البدل مع قصر الواو مع الفتح والتقليل قال الناظم:

حكم ما في الهمزتين من كلمة

آأَمَنْتُمُ والنَّحْوُ سَهْلٌ لِوَرْشِهِمْ وإبدالُه قد شَذَّ فاجْعَلْهُ مُهْمَلا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن ورشًا له في آأمنتم بالأعراف وطه والشعراء وآلهتنا في الزخرف تسهيل الهمزة فقط مع المد والتوسط والقصر وليس له فيها إبدال لأن كل من روى الإبدال نحو: أأنذرتهم ليس له في أأمنتم وآلهتنا إلا التسهيل وقول ابن القاصح تبعًا للجعبري وغيره ومن أبدل لورش الهمزة الثانية في نحو: آنذرتهم ألفًا أبدلها أيضًا هنا ـ يعني في أأمنتم ـ ثم حذفها لأجل الألف التي بعدها فتبقى قراءة ورش على هذا بوزن قراءة حفص بإسقاط الهمزة الأولى فلفظهما متحد ومأخذهما مختلف ولا تصير قراءة ورش بلفظ قراءة حفص إلا إذا قصر ورش أما إذا قرأ بالتوسط أو بالمد فيخالفه اهـ مردود بالنظر والنص أما النص فقول المحقق وغيره: اتفق أصحاب الأزرق قاطبة على تسهيلها بين بين قال ابن الباذش في الإقناع: ومن أخذ لورش في آنذرتهم بالبدل لم يأخذ هنا إلا بين بين ولذا لم يذكر كثير من المحققين كابن سفيان والمهدوي وابن شريح ومكي وابن الفحام فيها سوى بين بين وقال في موضع آخر: ولعل ذلك وهم من بعضهم حيث رأى بعض الرواة عن ورش

يقرؤونه بالخبر فظن أن ذلك على وجه البدل ثم حذفت إحدى الألفين وليس كذلك بل هي رواية الأصبهاني عن أصحابه عن ورش ورواية أحمد بن صالح ويونس بن عبد الأعلى وأبي الأزهر كلهم عن ورش يقرؤونها بهمزة واحدة على الخبر كحفص فمن كان من هؤلاء يروي المد لما بعد الهمزة يمد ذلك فيكون مثل آمنوا لا أنه بالاستفهام وأبدل وحذف اهـ بتصرف. وأما النظر فحسبك أن فيه تغيير اللفظ والمعنى أما تغيير اللفظ فظاهر وهو مصرح به في كلام القائل بجواز البدل حيث قال: فتبقى قراءة ورش الخ وأما المعنى فإن الاستفهام يرجع خبرًا ولو باحتمال. فإن قلت يجاب عن هذا بما قاله الاذفوي يشبع المد ليدل بذلك على أن مخرجها مخرج الاستفهام دون الخبر قلت: وإن تعجب فاعجب من صدور هذه المقالة من عالم لا سيما ممن برع في علوم القراءات وكان من أعلم أهل عصره بمصر وهو الإمام أبو بكر محمد بن علي الأذفوي إذ يلزم عليه أن جميع ما نقرؤه بالمد من باب آمنوا نحوًا من الرسول خرج من باب الخبر إلى الاستفهام وهو ظاهر الفساد وقوله: لا تصير قراءة ورش مثل قراءة حفص الخ: فيه نظر مع قول المحقق فمن كان من هؤلاء يروي المد الخ بل هو على إطلاقه وهذه الكلمة من مداحض أقدام العلماء ولا يقوم بواجب حقها إلا العلماء المطلعون على المذاهب المختصون بالفهم الرائق والدراية الكاملة اهـ غيث النفع قال الناظم:

أأنْت فسَهِّلْ مع أريت بوَقْفه ... ويمنع إبْدالاً سواكنه الولا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن ورشًا يقف على أأنت وأرأيت بالتسهيل فقط وليس له أن يقف بالإبدال لئلا يجتمع ثلاث سواكن متوالية ليس فيها مدغم كصوافّ وهو غير موجود في كلام العرب لكن نقل الشيخ سلطان عن الشيخ أحمد بن عبد الحق السنباطي أن الداني جوز الإبدال مطلقًا في جامع البيان وقال الأزميري: وكذا رأيت أنا في جامع البيان أطلق الوجهين للأزرق ولم يقيده بوصل فيحتمل التقييد اهـ وذكر السيد هاشم جواز الوقف بالإبدال في أرأيت مع توسط الياء وقال بعض المتأخرين: وإذا وقفت على أرأيت في وجه الإبدال فإنك تمد الألف مدًا مشبعًا والياء بالتوسط اهـ ووجهه أن اللين يضعف فيه الطول. قال الناظم:

وإنْ هَمْزُ وَصْلٍ بين لام مُسَكَّنٌ ... وهمزة الاستِفْهام فامْدُدْهُ مُبدلا

فللكلّ ذا أولى ولكن إذا طَرَا ... تَحَرُّكُهُ فالمَدَّ والقَصْرَ أَعْمِلا

تكلم رحمه الله في هذين البيتين على ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل الداخلة على لام التعريف وذلك في ستة مواضع لسائر القراء وموضع سابع على قراءة أبي عمرو وحده فأما الستة التي لسائر القراء فهي قوله تعالى: ﴿آلذّكرين﴾ موضعي الأنعام و ﴿آلآن﴾ موضعي يونس و ﴿آلله أذن لكم﴾ بها أيضًا و ﴿آلله خير أما يشركون﴾ [النمل:

٥٩] بالنمل. وأما الموضع الذي انفرد به أبو عمرو في قراءته فهو في يونس في قوله تعالى: ﴿ما جئتم به السحر﴾ [يونس: ٨١] وقوله: ﴿وإن﴾ همز وصل أي: وإن وقع همز وصل. وقوله: ﴿بين﴾ لام مسكن وهمزة الاستفهام أي: بين لام التعريف الساكنة وهمزة الاستفهام. وقوله: ﴿فامدده﴾ مبدلاً أي: فامدد الهمز في حال إبدالك إياه ألفًا وأراد بالمد المذكور المد الطويل لأجل سكون لام التعريف وقوله: فللكل ذا أولى أي: فلكل السبعة هذا الوجه وهو وجه البدل أولى أي: أولى من وجه تسهيله بين الهمزة والألف الساكنة. وقوله: ولكن إذا طرأ تحركه أي: ولكن إذا عرض تحرك اللام وذلك في ﴿آلان﴾ موضعي يونس على قراءة نافع حيث ينقل حركة الهمزة التي بعدها إليها. وقوله: فالمد والقصر أعملا أي: فيجوز في ذلك وجهان: المد والقصر ولا توسط وقد تقدم الكلام على ذلك مستوفى في مبحث ﴿آلآن﴾ فارجع إليه إن شئت. قال الناظم:

وآئمَّــةَ سَهِّــلْ أو أبْــدالٌ لنــافــعٍ ومــك وبَصْــريّ ففــي النَّشْــر عَــوّلا

أشار رحمه الله بهذا البيت إلى أن نافعًا وابن كثير وأبا عمرو يجوز لهم في لفظ أئمة حيث وقع وذلك في خمسة مواضع: ﴿أئمة الكفر﴾ [التوبة: ١٢] في التوبة. و ﴿أئمة يهدون﴾ [الأنبياء: ٧٣] في الأنبياء. و ﴿نجعلهم أئمة﴾ [القصص: ٥] و ﴿جعلناهم أئمة﴾ [القصص: ٤١] في القصص ومنهم ﴿أئمة﴾ في السجدة وجهان تسهيل الثانية بين بين وإبدالها ياء محضة وصححهما في النشر وأشار إلى أن كلاً منهما له وجه في العربية قال فيه واختلف عنهم أي: عن نافع ومن معه في كيفية تسهيلها فذهب الجمهور من أهل الأداء إلى أنهما تجعل بين بين كما هي في سائر الهمزتين من كلمة ثم قال وعلى هذا الوجه نص أبو طاهر بن سوار والهذلي وأبو علي البغدادي وابن الفحام الصقلي والحافظ أبو العلا وسبط الخياط وأبو العباس المهدوي وابن سفيان وأبو العز في كفايته ومكي في تبصرته وأبو القاسم الشاطبي وغيرهم وهو معنى قول صاحبي التيسير والتذكرة وغيرهما: ياء مختلسة الكسر. وذهب آخرون منهم إلى أنها تجعل ياء خالصة نص على ذلك ابن شريح في كافيه وأبو العز في إرشاده وسائر الواسطيين وبه قرأت من طريقهم وإليه أشار مكي والداني في جامعه والحافظ أبو العلا والشاطبي وغيرهم أنه مذهب النحاة ثم قال: ولكل وجه في العربية سائغ قبوله اهـ ملخصًا. قال الناظم:

حكم ما في الهمزتين من كلمتين

وأسْقِـطِ الأولـى فـي اتّفـاقهمـا معـاً وقيل أُخْرَاها يَرْوي لذاك فتى العُلا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن أبا عمرو البصري اختلف عنه في تعيين إحدى

الهمزتين التي أسقطها من الهمزتين المتفقتين في الشكل من كلمتين نحو: ﴿جآ أجلهم﴾ [النحل: ٦١] و﴿هؤلآ إن﴾ [البقرة: ٣١] و﴿أولياآ أولئك﴾ [الأحقاف: ٣٢] فذهب جماعة إلى أن الساقطة هي الثانية، وذهب جلّ أهل الأداء إلى أنها الأولى وقطع به غير واحد وتظهر فائدة هذا الخلاف في المد قبل فمن قال بإسقاط الأولى كان المد عنده من قبيل المنفصل ومن قال بإسقاط الثانية كان المد عنده من قبيل المتصل وعلى ذلك فإذا قرىء لأبي عمرو ومن وافقه نحو: ﴿وإن كنتم مرضى أو على سفر أو جآ أحد﴾ [النساء: ٤٣] بحذف إحدى الهمزتين جاز ثلاثة أوجه: قصر مرضى أو مع قصر جآ ومده ثم مدهما دون مد مرضى أو مع قصر جآ لأنه إن قدر حذف الأولى من جآ إن كان من قبيل المنفصل فيقصران ويمدان معًا وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل فلا وجه حينئذ لقصره مع مد مرضى أو، وكذا إذا قرىء لأبي عمرو نحو: ﴿هؤلآ إن﴾ و ﴿أولياآ أولئك﴾ وسيأتي لذلك مزيد بيان إن شاء الله تعالى. قال الناظم:

والأُخْرَى كمَدّ عند وَرْش وقُنْبُلٍ ... وقد قيل مَحْضُ المَدّ عنها تبدّلا

ومُدَّ إذا كان السّكُونُ بُعَيْدَهُ ... وإن طرأ التحريكُ فاقصرْ وطَوِّلا

قوله: والأخرى أي: الهمزة الأخيرة، يعني أن ورشاً وقنبلاً أوقعا التغيير في الهمزة الأخيرة من الهمزتين المتفقتين في الأنواع الثلاثة وعنهما في تغييرها وجهان فروي عنهما أنهما جعلا الثانية من المفتوحين بين الهمزة والألف والثانية من المكسورتين بين الهمزة والياء الساكنة والثانية من المضمومتين بين الهمزة والواو الساكنة وإلى ذلك أشار بقوله: كمد لأنها تصير في اللفظ كذلك وهذا هو المذكور في التيسير فقط وروي عنهما أنهما جعلا الثانية من المفتوحين ألفًا والثانية من المكسورتين ياء ساكنة والثانية من المضمومتين واوًا ساكنة وهذا من الزيادات وإليه أشار بقوله: وقد قيل محض المد عنها تبدلاً، وهذا الوجه يسمى وجه البدل والوجه الأول وهو الذي في التيسير يسمى وجه التسهيل وهو القياس. وقوله: ومد إذا كان السكون بعيده الخ. أشار به إلى أن ما بعد الهمزة إن كان ساكنًا غير حرف مد كما في جآ أمرنا من النسآ إلا فعلى البدل يتعين فيه المد الطويل وإذا تحرك ذلك الساكن بحركة عارضة كما في قوله تعالى: ﴿البغآ﴾ إن أردن على قراءة ورش وكما في قوله تعالى من النسآ: ﴿إن اتقيتن﴾ في الأحزاب جاز فيه وجهان: القصر اعتدادًا بالحركة العارضة والمد إن لم تعتد بها. قال في النشر إذا قرىء لورش بإبدال الهمزة الثانية من المتفقتين من كلمتين حرف مد وحرك ما بعد الحرف المبدل بحركة عارضة وصلا إما لالتقاء الساكنين نحو: ﴿لستن كأحد من النسآ إن اتيقتن﴾ [الأحزاب: ٣٢] أو بإلقاء الحركة نحو: ﴿على البغآ إن أردن﴾ [النور: ٣٣] و ﴿للنبيء﴾ إن أراد جاز القصر إن اعتد بحركة الثاني فيصير مثل ﴿في السمآ إله﴾ [الزخرف: ٨٤] وجاز المد إن لم يعتد بها فيصير مثل ﴿هؤلآ إن

كنتم﴾ اهـ. قال الناظم:

وجـاء آلٌ أبْـدِلَـنْ عنـد وَرْشِهِـمْ بقَصْـرٍ ومُـدَّ فيـه قـل ولقُنْبُـلا

أشار رحمه الله بهذا البيت إلى أن الهمزة الأخرى المذكورة في البيتين السابقين إن كان بعدها حرف مد وذلك في ﴿جآ آل لوط﴾ و ﴿جآ آل فرعون﴾ [القمر: ٤١] فعلى وجه البدل لورش وقنبل يجوز لهما وجهان وهما: المد والقصر لا غير وأما على وجه التسهيل ففيها لورش ثلاثة: البدل ولقنبل: القصر فقط فله ثلاثة أوجه ولورش خمسة وهذا هو التحقيق لهما. قال الناظم:

وإنْ حَـرْفُ مَـدّ قبـل همـز مُغَيَّـرٌ يَجُـزْ قَصْـرُهُ والمَـدُّ مـا زال أعْـدَلا
إذا أثـر الهمـز المغيّـر قـد بقـي ومـع حـذفـه فـالقصـرُ كـان مُفَضَّـلا
وفـي هـؤلا إنْ مَـدَّهـا مـع قَصْـرِ مـا تـلاه لـه امْنَـعْ مُسْقطـاً لا مُسَهِّـلا

ذكر رحمه الله تعالى في هذه الأبيات قاعدة مهمة تنفع لجميع القراء فأخبر أن حرف المد إذا وقع قبل همز مغير قد غير بالتسهيل أو الحذف ففيه وجهان: أحدهما: القصر والثاني: المد ورجحه بقوله: والمد ما زال أعدلا ثم أشار إلى أن محل أرجحيته من القصر إذا كان أثر الهمز المغير باقيًا وذلك في حال التسهيل أما في حال الإسقاط فالأفضل القصر لعدم وجود أثره وهذه دقيقة عظيمة قلّ من يتنبه لها وقوله: وفي هؤلا إن مدها الخ البيت يعني: إذا قرىء لأبي عمرو نحو: هؤلا إن بحذف إحدى الهمزتين جاز له ثلاثة أوجه: قصرها مع مد أولاء وقصره ثم مدهما دون مدها مع قصر أولاء؛ لأنه إن قدر حذف الأولى من أولاء إن كان من قبيل المنفصل فيقصران ويمدان معًا، وإن قدر حذف الثانية كان من قبيل المتصل فلا وجه حينئذ لقصره مع مدها أو قصرها، وإذا قرأته لقالون والبزي بتسهيل الأولى فالأربعة الأوجه المذكورة جائزة بناء على الاعتداد بالعارض وعدمه في «أولاء» سواء مد الأول أو قصر إلا أن مد «هاء» مع قصر «أولاء» يضعف كما في «النشر» لأن سبب الاتصال ولو تغير أقوى من سبب الانفصال لإجماع من قصر المنفصل على جواز مد المتصل المغير دون العكس. فقالون والبزي، يسهلان في هذا المثال ويجيزان فيه القصر، ومعلوم أن البزي لا يرى إلا القصر في المنفصل، وقالون يجيز فيه الوجهين، وأبو عمرو يسهل «اللاء» ويجيز فيه القصر فمن ثم ضعف هذا الوجه عند ابن الجزري، ولا يقدح هذا في جواز الأخذ به بعد ثبوته كما قد يتوهم؛ وإلا لامتنع القصر في «اللاء» لورش وفي نحوه وقفًا لحمزة من باب أولى، لأنهما لا يريان في المنفصل إلا الإشباع؛ ولامتنع أيضًا قصر المد اللازم الذي هو أقوى المدود عند تغيير سببه نحو: ﴿آلم الله﴾ مع مد المنفصل مع أنه لم يقل به أحد في ذلك، على أن اعتبار العارض يخرجه من باب المتصل إلى باب الطبيعي مطلقًا كما لا

يخفى، وبهذا تنجلي الشبهة فيبقى ما ورد على ما ورد. وإطلاقه لوجهين في كل من التقريب والطيبة، يشير إلى ذلك. وذكر ابن غازي أنه قرأ في: ﴿هؤلاء إن كنتم صادقين﴾ [البقرة: ٣١] لقالون بالأوجه الأربعة على شيخه أبي عبد الله الصغير. فقوله في البيت: «مسقطًا لا مسهلا» أولى من قول شيخه في بعض نسخ فتح الكريم: «أو سهلا» فتأمل اهـ من الروض ببعض تصرف. قال الناظم:

حكم ما في الهمز المفرد

وبارِئُكُمُ فاهْمِزْ فقط عند صَالح فقد عَرَضَ التسكينُ للحَقّ فأقبلا

قال في غيث النفع: ﴿بارئكم﴾ [البقرة: ٥٤] لا يبدله السوسي. وقوله ـ يعني الشاطبي ـ في باب الهمز المفرد: وقال ابن غلبون بياء تبدلا يشير به لقول أبي الحسن طاهر بن غلبون في تذكرته وكذا أيضًا السوسي بترك همز بارئكم في الموضعين اهـ. لا يقرأ به لأنه ضعيف وقد انفرد به ابن غلبون ونقله المحقق وقال إنه غير مرضي لأن إسكان هذه الهمزة عارض تخفيفًا فلا يعتدّ به وإذا كان الساكن اللازم حالة الجزم والبناء لا يعتد به فهذا أولى وأيضًا فلو اعتد بسكونها وأجريت مجرى اللازم كان إبدالها مخالفًا لأصل أبي عمرو وذلك أنه يشتبه بأن يكون من البري وهو التراب وهو قد همز مؤصدة ولم يخففها من أجل ذلك مع أصالة السكون فيها فكان الهمز في هذا أولى وهو الصواب اهـ. ويرشحه أنا لو وقفنا على ما آخره همزة متحركة نحو أنشأ ويستهزىء وامرؤ وسكنت للوقف فهي محققة في مذهب من يبدل الهمزة الساكنة لعروض السكون وهذا مما لا خلاف فيه ومن قال فيه بالإبدال خطؤه اهـ. قال الناظم:

حكم ما في النقل والسكت

وحَرِّكْ لورشٍ كُلَّ ساكنِ آخِرٍ سوى حَرْفِ مَدٍّ واحْذِفِ الهَمْزَ مُسَهِّلا

وصف الساكن بوصفين: أحدهما: أن يكون آخرًا ويعني به أن يكون آخر كلمة والهمز أول الكلمة التي بعدها، والثاني: أن يكون الساكن الآخر ليس بحرف مد ولين نحو: من آمن وقد أفلح. فإن كان قبل الهمز واو أو ياء ليسا بحرفي مد ولين وذلك بأن ينفتح ما قبلهما فإنه ينقل حركة الهمزة إليهما نحو: «خلوا إلى، وابني آدم» ودخل في الضابط أنه ينقل حركة الهمزة من ﴿أحسب الناس﴾ [العنكبوت: ٢] إلى الميم من الٓم فاتحة العنكبوت وينقل إلى لام التعريف نحو: الأرض والآخرة لأنها منفصلة مما بعدها فهي وهمزتها كلمة مستقلة

وينقل إلى تاء التأنيث نحو: «قالت أولاهم، قالت إحداهما» وينقل إلى التنوين لأنه نون ساكنة نحو: من شيء إذ كانوا، ﴿كفؤاً أحد﴾ قوله: واحذف الهمز ـ يعني بعد نقل حركته ـ وقوله: مسهلاً أي: راكبًا للطريق السهل. قال الناظم:

ولا نَقْـلَ فـي ميـم الجميـع لحَمْـزَة بل الوَقْفُ حُكْمُ الوَصْل فيما تنقّلا

أشار رحمه الله تعالى بهذا البيت إلى أن حمزة ليس له في ميم الجمع من نحو: ﴿عليكم أنفسكم﴾ وقفًا إلا التحقيق كالوصل ولا يصح له فيها النقل قال في النشر: وأجاز النحاة النقل بعد الساكن الصحيح مطلقًا ولم يفرقوا بين ميم جمع ولا غيرها ولم يوافقهم القراء على ذلك فأجازوه في غير ميم الجمع نحو: ﴿قد أفلح﴾ [الأعلى: ١٤] وغيرها و ﴿قل إني لا﴾ في نحو: ﴿عليكم أنفسكم﴾ [المائدة: ١٠٥] ﴿ذلكم إصري﴾ فقال الإمام أبو الحسن السخاوي: لا خلاف في تحقيق مثل هذا في الوقف عندنا اهـ وهذا هو الصحيح الذي قرأنا به وعليه العمل وإنما لم يجز النقل في ذلك لأن ميم الجمع أصلها الضم فلو حركت بالنقل لتغيرت عن حركتها الأصلية فيما مثلنا به ولذلك آثر من مذهبه النقل صلتها عند الهمزة لتعود إلى أصلها ولا تحرك بغير حركتها كما فعل ورش وغيره؛ على أن ابن مهران ذكر في كتابه في وقف حمزة فيها مذاهب: أحدها: نقل حركة الهمزة إليها مطلقًا فتضم في نحو: ﴿ومنهم أميون﴾ [البقرة: ٧٨] وتفتح في نحو: ﴿أأنتم أعلم﴾ وتكسر في نحو: ﴿إيمانكم إن كنتم﴾ [البقرة: ٩٣] الثاني أنها تضم مطلقًا ولو كانت الهمزة مكسورة أو مفتوحة حذرًا من تحرك الميم بغير حركتها الأصلية. قلت: وهذا لا يمكن في نحو: ﴿عليهم آياتنا﴾ لأن الألف والياء حينئذ لا يقعان بعد ضمة. الثالث: أنها تنقل في الضم والكسر دون الفتح لئلا تشتبه بالتثنية اهـ ملخصًا من السراج. قال الناظم:

وفي أل بنَقْلِ قِفْ وسَكْت لساكتٍ عليهـا وعنـد التـاركيـن لـه انْقُـلا

لا يخفى أن حمزة ورد عنه في السكت على الساكن قبل الهمز من طريق الشاطبية قولان: قول بالسكت على الساكن إذا كان آخر كلمة ولم يكن حرف مد وأتت الهمزة بعده نحو: ﴿من آمن﴾ [آل عمران: ٩٩] و ﴿هل أتاك﴾ و ﴿عليهم أأنذرتهم﴾ [يس: ١٠] و ﴿نبأ ابني آدم﴾ [المائدة: ٢٧] و ﴿خلوا إلى شياطينهم﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿من شيء إذ كانوا﴾ وكذا على أل من نحو: ﴿الآخرة﴾ [البقرة: ١٤] و ﴿الأرض﴾ [البقرة: ٦١] و ﴿الآزفة﴾ وكذا على الياء من شيء كيف وقع وهو مذهب أبي الفتح عنه من رواية خلف فقط وقول بالسكت على لام التعريف وعلى شيء كيف وقع لا غير وهو مذهب أبي الحسن طاهر بن غلبون عنه من الروايتين جميعًا. وحاصل المذهبين أن لخلف في مثل: ﴿ألم تعلم أن الله على كل شيء قدير﴾ [البقرة: ١٠٦] وكذا ﴿ألم تعلم أن الله له ملك السموات

والأرض﴾ [البقرة: ١٠٧] وجهين: السكت في تعلم أن وشيء والأرض. وعدم السكت في تعلم أن مع السكت في شيء والأرض، ولخلاد وجهين أيضًا عدم السكت في الكل ثم عدم السكت في تعلم أن مع السكت في شيء والأرض فمحل الاتفاق عند كل منهما محل الخلاف عند الآخر وهذا كله في الوصل، وأما الوقف ففي المفصول يوقف بالنقل والسكت لمن يسكت عليه وصلاً وبالنقل والتحقيق من غير سكت لمن له عدم السكت وصلاً وعلى ذلك فيكون لخلف ثلاثة أوجه: النقل والسكت وتركهما. ولخلاد وجهان وهما: النقل وتركه بلا سكت. وفي نحو: الآخرة والأنهار يوقف بالنقل والتحقيق مع السكت لمن مذهبه فيه السكت وصلاً وبالنقل فقط لمن له فيه عدم السكت في الوصل وهذا هو المراد ببيت الناظم، وأما التحقيق فيه من غير سكت فقال في النشر: لا أعلم هذا الوجه في كتاب من الكتب ولا في طريق من الطرق عن حمزة لأن أصحاب عدم السكت على لام التعريف عن حمزة أو عن أحد من رواته حالة الوصل مجمعون على النقل وقفًا لا أعلم بين المتقدمين في هذا خلافًا منصوصًا يعتمد عليه وقد رأيت بعض المتأخرين يأخذ به لخلاد اعتمادًا على بعض شروح الشاطبية، ولا يصح ذلك في طريق من طرقها اهـ. قال الناظم:

وتبدأ بهمز الوَصْل في النقل كُلِّهِ ... وإن كنت مُعْتَدًّا بعَارِضِهِ فلا
وفي نحو لانَ ابْدَأْ بهَمْزٍ مُثَلِّثًا ... فإن تبتدي باللام فالقَصْرَ أعْمِلا

قوله: وتبدأ بهمز الوصل في النقل كله: يعني همزة الوصل التي تصحب لام التعريف يقول إذا ابتدأت كلمة دخل فيها لام التعريف على ما أوله همزة قطع نحو الإنسان والأرض والآخرة والأولى فنقلت حركة الهمزة إلى اللام ثم أردت الابتداء بتلك الهمزة بدأت بهمزة الوصل كما تبتدىء بها في صورة عدم النقل لأجل سكون اللام فاللام بعد النقل إليها كأنها تعدّ ساكنة لأن حركة النقل عارضة فتبقى همزة الوصل على حالها لا تسقط إلا في الدرج فهذا هو الوجه المختار فتقول الرض النسان، ثم ذكر وجهًا آخر فقال: وإن كنت معتدًا بعارضه فلا: نهي عن الابتداء بهمزة الوصل مع الاعتداد بحركة النقل العارضة، يعني إن كنت منزلاً حركة النقل منزلة الحركة الأصلية فلا تبتدىء بهمزة الوصل إذ لا حاجة إليها لأن همزة الوصل إنما اجتلبت لأجل سكون اللام وقد زال سكونها بحركة النقل العارضة فاستغنى عنها فتقول لرض لنسان وقوله: في النقل كله: يشمل جميع ما ينقل إليه ورش من لام التعريف ويدخل فيه أيضًا الأولى من عادًا الأولى كما تقدم، وقوله: وفي نحو لان ابدأ بهمز مثلثًا الخ: يريد أن الكلمة المذكورة إذا لم يعتد فيها بعارض النقل وهو تحريك اللام وابتدأت بالهمزة فورش فيها على أصله في مد البدل فيجري فيها الثلاثة وإن اعتد فيها بالعارض وابتدئت باللام فيتعين القصر فقط لقوة الاعتداد في ذلك لأنه لما اعتد بحركة اللام

وابتدىء بها فكأنها أصلية ولا همز فلا مدّ وأيضًا لما يترتب على التوسط والمد حينئذ من التناقض لكونهما مبنيين على عدم الاعتداد بحركة النقل وحذف همزة الوصل مبني على الاعتداد بها فالآخذ بهما معتد بحركة النقل غير معتد بها وهذا تدافع وتناقض كما لا يخفى وليس المراد بالابتداء أن تكون الكلمة في أول الآية بل وكذلك إذا كانت في وسطها أو في آخرها وأردت عطف التوسط والطويل لورش منها فلا يأتيان إلا على الأول فقط وهذان الوجهان أعني الابتداء بهمزة الوصل وبعدها اللام المتحركة بحركة همزة القطع فتقول الرض الآخرة اليمان البرار لأن وحذفها والابتداء بها فتقول لرض لآخرة جيدان صحيحان قال المحقق ابن الجزري: نص عليهما حافظا المشرق والمغرب الداني والهمداني ثم قال: وبهما قرأنا اهـ. قال الناظم:

وفي بِئْسَ لاسم ابدأ بأل أو بلامه فقد صَحَّحَ الوجهين في النَّشْر للمَلا

قال في النشر: وأما الابتداء بالاسم من قوله تعالى: ﴿بئس الاسم﴾ [الحجرات: ١١] فقال الجعبري: فإذا ابتدأت الاسم فالتي بعد اللام على حذفها للكل والتي قبلها فقياسها جواز الإثبات والحذف وهو أوجه لرجحان العارض الدائم على العارض المفارق لكني سألت بعض شيوخِي فقال: الابتداء بالهمز وعليه الرسم قال المحقق: قلت: الوجهان جائزان مبنيان على ما تقدم في الكلام على لام التعريف والأولى الابتداء بهمزة الوصل والنقل ولا اعتبار بعارض دائم ولا عارض مفارق بل الرواية وهي بالأصل الأصل ولذلك رسمت. نعم الحذف جائز ولو قيل إن حذفها من الأولى في النجم أولى لساغ ولكن في الرواية تفصيل اهـ. وقوله: وهي بالأصل أي الأصل في الرواية الابتداء بالأصل وهو الهمز وعليه الرسم. قال الناظم:

ونقل ردًّا عن نافع وكتابِهِ بالاْسْكانِ عن وَرْش أَصَحّ تَقَبُّلا
وأدْغِمْ له ها مَالِيَهْ عند نَقْله وأظْهِرْ بسَكْتٍ مسكناً يا أخا العُلا

قوله: ونقل ردًا عن نافع وكتابيه الخ: قال ابن القاصح: أخبر رحمه الله أن نافعًا نقل حركة الهمزة إلى الدال وحذفها من ردًا يصدقني بالقصص فتعين للباقين القراءة بالهمز ثم أخبر أن إسكان الهاء من كتابيه بالحاقة وإبقاء همزة إني ظننت على حالها محققة بعد الهاء كقراءة الباقين أصح تقبلاً من نقل حركة إني ظننت إلى الهاء من ﴿كتابيه﴾ وقوله: أصبح تقبلاً: فيه إشارة إلى صحة الوجهين وذلك أن الإسكان تقبله قوم والتحريك تقبله قوم ولكن الإسكان أصح عند علماء العربية والتحريك من زيادات القصيد اهـ. وقول الناظم: وأدغم له ها ماليه الخ: يريد به أن ورشًا له في قوله تعالى: ﴿اقرءوا كتابيه إني ظننت﴾ [الحاقة: ١٩] إلى قوله تعالى: ﴿ماليه هلك﴾ [الحاقة: ٢٩] وجهان: الأول: التحقيق في كتابيه إني مع

إظهار ماليه هلك والمراد بإظهاره كما قال أبو شامة أن تقف على ماليه وقفة لطيفة وذلك من أجل أن الهاء هاء سكت والثاني النقل في كتابيه إني مع الإدغام في ماليه هلك. قال الناظم:

حكم ما في وقف حمزة وهشام على الهمز

ورِئْيًا بإظْهار وإدغامه رَوَوْا كذلك رُؤْيا ثم تُؤْوِي فحَصّلا

قوله: ورئيا الخ: يزيد قوله تعالى: ﴿أحسن أثاثًا ورئيا﴾ [مريم: ٧٤] بمريم. وقياس تخفيف همزه أن تبدل الهمزة ياء ساكنة لسكونها بعد الكسر وإذا فعل ذلك اجتمع فيه ياءان ففيه حينئذ وجهان فروي الإدغام لأنه قد اجتمع مثلان أولهما ساكن ولأنه رسم بياء واحدة، وروي الإظهار نظرًا إلى أصل الياء المدغمة وهو الهمز لأن البدل عارض والحكم في رئيا كيف وقع وتؤوي وتؤويه بعد الإبدال كالحكم في رئيا لاجتماع واوين، وقد نص على ذلك غير واحد ولم يذكره الشاطبي لما في رئيا من التنبيه عليه فتنبه. قال الناظم:

كما ها ويا واللام والبا ونَحْوها من الهمز سين كاف فا واوًا انْقُلا

بين رحمه الله تعالى في هذا البيت الزوائد التي يتوسط بها الهمز عند حمزة، وما في قوله كما زائدة أي: الزوائد لفظ ها في نحوها أنتم وهؤلاء ويا نحو: ﴿يا أيها﴾ ﴿يا آدم﴾ ﴿يا إبراهيم﴾ [هود: ٧٦] ﴿يا أخت﴾ واللام نحو: ﴿لأنتم﴾ ﴿لأبويه﴾ ﴿لإلى الله﴾ والباء نحو: ﴿بأنهم﴾ ﴿بآخرين﴾ [النساء: ١٣٣] ﴿لبإمام﴾ [الحجر: ٧٩] ﴿فبأي﴾ [الرحمٰن: ٥٣ وغيرها] والهمزة نحو: ﴿ءأنذرتهم﴾ [يٰس: ١٠] ﴿ءأٰلد﴾ [هود: ٧٢] ﴿أؤلقى﴾ [القمر: ٢٥] ﴿أئنك﴾ والسين نحو: ﴿سأوريكم﴾ ﴿سأصرف﴾ [الأعراف: ١٤٦] والكاف نحو: ﴿كأنهم﴾ ﴿فكأنها﴾ ﴿وكأنهن﴾ والفاء نحو: ﴿فآتوهن﴾ [الطلاق: ١] ﴿فآمنوا﴾ ﴿أفأنتم﴾ والواو نحو: ﴿وأنتم﴾ ﴿وأمر﴾ [لقمان: ١٧] قال الناظم:

حكم ما في الإدغام الصغير

وفي وَجَبَتْ عند ابن ذَكْوَان أظْهِرًا وفي نحو في يوم عن الكُلّ فانْقُلا

قوله: وفي وجبت عند ابن ذكوان أظهرا: أشار به إلى أن ابن ذكوان ليس له في ﴿وجبت جنوبها﴾ [الحج: ٣٦] إلا الإظهار فقط، وأما الخلاف الذي ذكره الشاطبي فيه له فهو متعقب لا يقرأ به. قال في النشر: وانفرد الشاطبي عن ابن ذكوان بالخلاف في ﴿وجبت جنوبها﴾ [الحج: ٣٦] ولا نعرف خلافًا عنه في إظهارها من هذه الطرق وقد قال أبو شامة: إن الداني ذكر الإدغام في غير التيسير من قراءاته على أبي الفتح فارس بن أحمد لابن ذكوان وهشام معًا. قال الإمام ابن الجزري: قلت: والذي نص عليه في جامع البيان هو عند الجيم

فلفظه: اختلفوا عن ابن ذكوان فروى ابن الأحزم وابن أبي داود وابن أبي حمزة والنقاش وابن شنبوذ عن الأخفش عنه الإظهار في الحرفين وكذلك روى محمد بن يونس عن ابن ذكوان. وروى ابن مرشد وأبو طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم عن الأخفش عنه ﴿نضجت جلودهم﴾ [النساء: ٥٦] بالإظهار ﴿ووجبت جنوبها﴾ [الحج: ٣٦] بالإدغام وكذلك روى لي أبو الفتح عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن في رواية هشام اهـ فرواة الإظهار هم الذين في الشاطبية ولم يذكر الداني أنه قرأ بالإدغام على أبي الفتح إلا في رواية هشام كما ذكره وعلى تقدير كونه قرأ به على أبي الفتح حتى يكون من طرق أصحاب الإدغام كابن مرشد وأبي طاهر وابن عبد الرزاق وغيرهم فماذا يفيد إذا لم يكن قرأ به من طرق كتابه، على أني رأيت نص أبي الفتح فارس في كتابه فإذًا هو الإدغام عن هشام في الجيم والإظهار عن ابن ذكوان ولم يفرق بين وجبت جنوبها وبين غيره اهـ. وقوله: وفي نحو في يوم عن الكل فانقلا: يريد أن جميع القراء قرؤوا بالإظهار قولاً واحدًا في نحو: في يوم إلا بإذنه يعلم الذي يوسوس وكذا في نحو: آمنوا وعملوا سبحانه أن يكون له ولد لئلا يذهب المد بالإدغام وهذا النوع هو المسمى عندهم بمد التمكين ومعنى التمكين أنه يجب على القارىء أن يفصل بين الواوين أو الياء بمدة لطيفة بمقدار المد الطبيعي حذرًا من الإدغام أو الإسقاط وهو معنى قول أبي علي الأهوازي: المثلان إذا اجتمعا وكانا واوين قبل الأولى منهما ضمة أو ياءين قبل الأولى منهما كسرة فإنهم أجمعوا على أنهما يمدان قليلاً أي طبيعيًا ويظهران بلا تشديد ولا إفراط. قال الناظم:

حكم ما في الإمالة

وحَـرْفَـيْ رَآى للسُّـوسِـي فـافْتَـحْ لسـاكـنٍ ... ورا غيـره كـالهَمْـز فـي وَنَـآى كِـلا
وقبـل السّكـون الـرَّا أَمِـلْ فـي صَفًّـا ومـا ... أتـاكَ بـذا فـي البَيّـتِ عـن شُعَيْبَـةَ أَهْمِـلاَ

قوله: وحرفي رآى البيت: أشار به إلى أن السوسي ليس له في رآى الواقع قبل ساكن نحو: ﴿رأى القمر﴾ [الأنعام: ٧٧] إلا فتح الحرفين فقط وليس له في رأى الواقع قبل غير الساكن نحو: ﴿رأى كوكبًا﴾ [الأنعام: ٧٦] ﴿رآها تهتز﴾ [النمل: ١٠] إلا فتح الراء مع إمالة الهمزة فقط. وأما الخلاف الذي ذكره الشاطبي له في إمالة الراء من رأي الواقع قبل غير الساكن حيث قال: وفي الراء يجتلا بخلف، وفي إمالة الراء والهمزة من رآى الواقع قبل ساكن حيث قال:

وقبـل سُكُـونِ الـرَّا أَمِـلْ فـي صَفًّـا يـد ... بخُلْـفٍ وقُـلْ فـي الهمـز خلـف بقـي صـلا

فهو خروج منه رحمه الله تعالى عن طريقه في جميع ذلك فلا يقرأ به من طريقه قال في

النشر: وانفرد أبو القاسم الشاطبي بإمالة الراء من رأى عن السوسي بخلف عنه فخالف فيه سائر الناس من طريق كتابه ولا أعلم هذا الوجه روي عن السوسي من طريق الشاطبية والتيسير بل ولا من طرق كتابنا أيضًا. نعم رواه عن السوسي صاحب التجريد من طريق أبي بكر القرشي عن السوسي وليس ذلك من طرقنا وقول صاحب التيسير وقد روي عن أبي شعيب مثل حمزة لا يدل على ثبوته من طرقه فإنه قد صرح بخلافه في جامع البيان فقال: إن قرأ على أبي الفتح في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران موسى بن جرير فيما لم يستقبله ساكن وفيما استقبله ساكن بإمالة فتح الراء والهمزة معًا وقوله: كالهمز وفي كلا أشار به إلى أن السوسي أيضًا ليس له في ونـآى بفصلت والإسراء إلا فتح حرفيه في الموضعين والخلاف الذي ذكره له في الشاطبية في إمالة همزته حيث قال: نأى شرع يمن باختلاف لا يقرأ به لأنه انفرادة انفرد بها فارس بن أحمد شيخ الداني وتبعه على ذلك كما قال المحقق ابن الجزري في نشره ولا يخفى أن كل ما انفرد به بعض النقلة لا يقرأ به لعدم تواتره وجميع الرواة عنه جميع الطرق على الفتح لا يعلم في ذلك بينهم خلاف. فإن قلت ذكره الداني في التيسير فلا انفراد. فالجواب ذكره له حكاية لا رواية ويدل لذلك أنه ذكر الحكم لغير السوسي بصيغة الجزم بقوله أمال الكسائي وخلف فتحة النون والهمزة وأمال خلاد فتحة الهمزة فقط ثم قال: وقد روي عن أبي شعيبة مثل ذلك بصيغة التمريض ويدل لذلك أيضًا أنه لم يذكره في المفردات ولا أشار إليه اهـ وقوله: وقبل السكون الرا أمل في صفا أشار به إلى أن مرموزي فاء في وصاد صفا وهما حمزة وشعبة هما اللذان يميلان الراء من رأى الواقع قبل ساكن دون غيرهما وما ذكره الشاطبي من الخلاف للسوسي مردود بما تقدم، وقوله: وما أتاك بذا في البيت عن شعبة أهملا أشار به إلى أن الخلاف الذي ذكره الشاطبي عن شعبة في همز رأى الواقع قبل الساكن في قوله: وقل في الهمز خلف يقي صلا: خروج منه عن طريقه فلا يقرأ به من طريقه. قال في النشر وانفرد الشاطبي بالخلاف عن شعبة في إمالة الهمزة من رآى الذي بعده ساكن نحو رأى القمر وعن السوسي بالخلاف أيضًا في إمالة الراء والهمزة معًا أما إمالة الهمزة عن شعبة فإنه رواه خلف عن يحيى بن آدم عن شعبة حسبما نص عليه في جامعه حيث سوّى في ذلك بين ما بعده متحرك وما بعده ساكن ونص في مجرده عن يحيى عن شعبة في الباب كله بإمالة الراء ولم يذكر الهمزة وكان ابن مجاهد يأخذ من طريق خلف عن يحيى بإمالتهما ونص على ذلك في كتابه وخالف سائر الناس فلم يأخذوا لشعبة من جميع طرقه إلا بإمالة الراء وفتح الهمزة وقد صحح الداني الإمالة فيهما ـ يعني من طريق خلف ـ حسبما نص عليه في التيسير فظن الشاطبي أن ذلك من طرق كتابه فحكى فيه خلافًا عنه والصواب الاقتصار على إمالة الراء دون الهمزة من جميع الطرق التي ذكرناها في كتابنا ومن جملتها طرق الشاطبية والتيسير، وأما إمالة الراء والهمزة عن السوسي فهو مما قرأ به

الداني على شيخه أبي الفتح من غير طريق ابن جرير وإذا كان الأمر كذلك فليس إلى الأخذ به من طريق الشاطبية والتيسير ولا من طريق كتابنا سبيل اهـ غيث ملخصًا. قال الناظم:

لقَـالُـونِهِـمْ هـا يـا بمَـرْيَـمَ فـافْتَحًـا وتقليلـه فـي الحِـرْزِ ليـس مُعَـوَّلا
ولكنـه قـد صَـحَّ فـي نَشْـرهـم فَعِـهْ وما قيل للسُّوسيّ يا عين من كلا

قوله: لقالونهم ها يا بمريم فافتحا الخ: أشار به إلى أن قالون ليس له في ها يا من فاتحة مريم إلا الفتح فقط وذكر الشاطبي الإمالة له فيهما وللسوسي في الياء خروج منه عن طريقه فلا يقرأ به منه وقد نبه على ذلك في النشر حيث قال في الكلام على الهاء، فأما قالون فاتفق العراقيون قاطبة على الفتح عنه من جميع الطرق وكذلك هو في الهداية والهادي وغيرهما من طرق المغاربة وهو أحد الوجهين في الكافي والتبصرة إلا أنه قال في التبصرة وقرأ نافع بين اللفظين وقد روي عنه الفتح والأول أشهر، وقطع له أيضًا بالفتح صاحب التجريد وبه قرأ الداني على أبي الفتح فارس بن أحمد عن قراءته على عبد الباقي بن الحسن ـ يعني من طريق أبي نشيط ـ وهي طريق التيسير ولم يذكره فيه فهو من المواضع التي خرج فيها عن طرقه وروي عنه بين بين صاحب التيسير والتلخيص والعنوان والتذكرة والكامل والشاطبي وهو الوجه الثاني في الكافي والتبصرة وبه قرأ الداني على أبي الحسن وعلى أبي الفتح من قراءته على عبد الله بن الحسين ـ يعني من طريق الحلواني ـ وقال في الكلام على الياء من ﴿كهيعصۤ﴾ واختلف عن نافع من روايتيه فأمالها بين اللفظين من أمال الهاء كذلك فما قدمناه. وفتحها عنه من فتح على الاختلاف الذي ذكرناه في الهاء سواء ثم قال: ووردت الإمالة عنه أيضًا ـ يعني عن أبي عمرو ـ من رواية السوسي في كتاب التجريد من قراءته على عبد الباقي بن فارس ـ يعني من طريق أبي بكر القرشي ـ عنه وفي كتاب أبي عبد الرحمٰن النسائي عن السوسي أيضًا وفي كتاب جامع البيان من طريق أبي الحسين علي بن الحسين الرقي وأبي عثمان النحوي فقط وذلك من قراءته على فارس بن أحمد لا من طريق أبي عمران بن جرير حسبما نص عليه في الجامع وقد أبهم في التيسير والمفردات حيث قال عقيب ذكره الإمالة: وكذا قرأت في رواية أبي شعيب على فارس بن أحمد عن قراءته فأوهم أنّ ذلك من طريق أبي عمران التي هي طريق التيسير. وتبعه على ذلك الشاطبي وزاد وجه الفتح فأطلق الخلاف عن السوسي وهو معذور في ذلك فإن الداني أسند رواية أبي شعيب السوسي في التيسير من قراءته على أبي الفتح فارس ثم ذكر أنه قرأ لإمالة عليه ولم يبين من أي طريق قرأ عليه بذلك لأبي شعيب وكان يتعين أن يبينه كما بينه في الجامع حيث قال: وبإمالة فتحة الهاء والياء قرأت في رواية السوسي من غير طريق أبي عمران النحوي عنه على أبي الفتح عن قراءته وقال فيه: إن قرأ بفتح الياء على أبي الفتح فارس في رواية أبي شعيب من طريق أبي عمران عنه عن اليزيديّ فإنه لو لم ينبه على ذلك لكنا أخذنا من إطلاقه الإمالة

لأبي شعيب السوسي من كل طريق قرأ بها على أبي الفتح فارس. وبالجملة فلم يعلم أن إمالة الياء وردت عن السوسي من غير طريق من ذكرنا وليس ذلك في طريق التيسير والشاطبية، بل ولا في طرق كتابنا ونحن لا نأخذ به من غير طريق من ذكرنا اهـ قال الناظم:

وفي الراء وَرْشٌ بَيْنَ بَيْنَ وفي أرا	كَهُم وذوات اليا له الخلف جملا
ودَعْ عنه تقليلاً بقَصْرٍ كآمنُوا	سوى عاداً الأولى وآلان حصلا
وقَلِّلْ مع التوسيط وافتحْ وقللا	بمَدّ ورُوسَ الآي عنه فقَلِّلا
فقط عند سلطان ووجهين خُذْ لَهُ	بما به ها غير ذي الرَّا فقَلّلا

قوله: وفي الراء ورش الخ: أخبر أن ورشًا قرأ ذا الراء من ذوات الياء بين بين أي بين لفظي الفتح والإمالة المحضة وعنى بقوله: وفي الراء ما كانت الألف الممالة المتطرفة بعد الراء نحو: القرى والذكرى وبشرى وهو المأخوذ من قوله في الحرز: وما بعد راء شاع حكما. واعلم أن جميع ما أماله ورش عن نافع إمالته فيه بين بين إلا الهاء من طه فإمالتها كبرى وقوله: وفي أراكهم وذوات اليا له الخلف. أخبر أن ورشًا ورد عنه خلاف في قوله تعالى: ﴿ولو أراكهم كثيرًا﴾ [الأنفال: ٤٣] بين الفتح وبين بين ولم يختلف عنه في إمالة ما عداه من ذوات الراء وكذلك اختلف عنه فيما كان من ذوات الياء من الأسماء والأفعال مما ليس فيه راء فروى عنه فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين وليس يريد الناظم بقوله: وذوات الياء: تخصيص الحكم بالألفات المنقلبات عن الياء فإن إمالة ورش أعم من ذلك فالأولى حمله على ذلك وعلى المرسوم بالياء مطلقًا مما أماله حمزة والكسائي أو انفرد به الكسائي أو الدوري عنه أو زاد مع حمزة والكسائي غيرهما في إمالته نحو: أعمى ومرمى وناءى وإناه وفعلى وفعالى كيف تحركت الفاء وأنى ومتى وعسى وبلى وأزكى ويدعى وخطايا ومزجاة وتقاة وحق تقاته والرؤيا كيف أتت ومحياي ومثواي وهداي كل هذا ونحوه لورش فيه وجهان: الفتح والإمالة بين بين إلا كمشكاة ومرضات ومرضاتي والربا حيث جاء فإن ورشًا قرأها بالفتح لا غير. وأما أو كلاهما فالخلاف الواقع في لفظه يقتضي احتمال الوجهين ـ أعني الفتح والإمالة ـ بين بين والمشهور فيه عن ورش الفتح لا غير وقوله: ودع عنه تقليلاً بقصر كآمنوا الخ: أشار به إلى أن ورشًا يمتنع عنده تقليل ذوات الياء على قصر البدل وذلك سوى ﴿عادًا الأولى﴾ [النجم: ٥٠] في النجم و ﴿آلآن﴾ معًا بيونس فلا يمتنع التقليل على قصرهما. وقوله: وقلل مع التوسيط يشير به إلى أن ورشًا يمتنع عنده فتح ذوات الياء على وجه توسيط البدل. وقوله: وافتح وقللا بمد أشار به إلى أن وجهي ذوات الياء يأتيان على مد البدل فعلى ذلك إذا اجتمع بدل مع ذات ياء كما في قوله تعالى: ﴿وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فسجدوا إلا إبليس أبى﴾ [البقرة: ٣٤] أربعة أوجه: قصر آدم مع فتح أبى وتوسيط آدم مع تقليل أبى ومد آدم مع وجهي أبى، ولا فرق في تلك الأربعة بين أن يتقدم

البدل على ذات الياء كما في المثال المذكور أو يتأخر عنه كما في قوله تعالى: ﴿فتلقى آدم﴾ [البقرة: ٣٧] ففيه على فتح فتلقى قصر آدم ومده وعلى تقليله توسط آدم ومده. وقوله: ورؤوس الآي عنه فقللا فقط عند سلطان. اعلم أن الشيخ سلطان والشيخ اليمني اختلفا في تفسير قول الشاطبي ولكن رؤوس الآي قد قل فتحها له أي لورش ففسر اليمني قلّ فتحها بأن فتحها قليل وتقليلها كثير فيجوز عنده فتح رؤوس الآي من غير رائها على قلة وإنما قلنا من غير رائها لكون الراء مقللة عنده بلا خلاف، فلو اجتمع عنده ذات ياء من رؤوس الآي وذات ياء من غيرها لكان له فيهما ثلاثة أوجه وذلك كقوله تعالى: ﴿وهل أتاك حديث موسى﴾ [طه: ٩] فله فتح موسى وتقليله على فتح أتاك فإذا قلل أتاك تعين تقليل موسى إذ تقليل موسى أقوى من تقليل أتاك ولا يجوز فتح الأقوى على تقليل الأضعف وفسره الشيخ سلطان بأنه لم يوجد أي لم يوجد برؤوس الآي فتح أصلاً فذوات الياء الواقعة برؤوس الآي مقللة عنده من غير خلاف وهذا هو المعمول به بمصر الآن دون ما ذهب إليه اليمني. وقوله: ووجهين خذ له، بما به ها غير ذي الرا فقللا: يشير به إلى أن ما به هاء التأنيث من رؤوس الآي وذلك عشر في النازعات وهي من قوله تعالى: ﴿بناها﴾ إلى آخر السورة لورش فيها وجهان الفتح والتقليل إلا قوله تعالى: ﴿من ذكراها﴾ فليس له فيه إلا التقليل وجهًا واحدًا كسائر ذوات الراء ومثل هذه العشرة فواصل ﴿والشمس وضحاها﴾ [الشمس: ١] الخمسة عشر. والشيخ سلطان هو العالم العلاّمة المحقق المدقق الشيخ سلطان بن أحمد المزاحي الشافعي، توفي رحمه الله تعالى صبيحة يوم الأربعاء عند طلوع الشمس من السادس والعشرين من جمادى الآخرة سنة خمس وسبعين وألف ولم يدفن إلا بعد العصر لكثرة ازدحام الناس عليه ولم يبق أحد بمصر إلا وحضر جنازته أفاده الأقراني. قال الناظم:

وفي الجار مع ذي اليا فافْتَحْهُما مَعًا ... وقَلِّلْهُما أو قُلْ بأربعةٍ علا
وعن بَعْضِ الوَجْهَيْن في الجار فاعْتَبِرْ ... على فَتْحِ ذي اليا ثم قَلِّلْهما على
توسّط لِينٍ ثم مع مَدِّهِ افْتَحَنْ ... هما الجار قَلِّلْ وَحْدَهُ ثم قَلّلا
لذي الياء دون الجار والأولين قل ... بمُوسى وجبارين عنه تأمّلا

أشار رحمه الله في هذه الأبيات إلى أن ورشًا اختلف عنه في كيفية جمع الجار وجبارين مع ذي الياء والمنقول عن أهل الأداء في قوله تعالى: ﴿وبالوالدين إحسانًا وبذي القربى واليتامى والمساكين والجار﴾ [البقرة: ٨٣] ثلاث روايات: الأولى: فتح ذي الياء مع فتح الجار ثم تقليلهما معًا. الرواية الثانية: فتح ذي الياء مع فتح الجار وتقليله ثم تقليل ذي الياء مع فتح الجار وتقليله كذلك فإذا ابتدأت من قوله تعالى: ﴿ولا تشركوا به شيئًا﴾ [الأنعام: ١٥١] زادت الأوجه باعتبار وجهي اللين مع كل من هذه الأوجه المذكورة. الرواية

الثالثة: توسيط اللين مع فتح ذي الياء والجار ثم تقليل الجار وحده ثم تقليلهما معًا ثم مد اللين مع فتح ذي الياء والجار ثم تقليل الجار وحده ثم تقليل ذي الياء مع فتح الجار، وفي قوله تعالى: ﴿قالوا يا موسى إن فيها قومًا جبارين﴾ [المائدة: ٢٢] الروايتان الأولتان فعلى الأولى تأتي بفتح موسى وجبارين معًا وتقليلهما كذلك وعلى الثانية تأتي بفتح موسى مع فتح جبارين وتقليله ثم بتقليل موسى مع فتح جبارين وتقليله أيضًا. قال الناظم:

يُـوَارِي أُوارِي فـي العُقُـودِ بخلفـه ... وليس له الإضْجاعُ في الحِرْزِ يُجْتَلا

أشار رحمه الله تعالى في هذا البيت إلى أن الدوري عن الكسائي ليس له في يواري وأواري من طريق الحرز إلا الفتح فقط وأن الخلاف الذي ذكره الشاطبي له خروج منه رحمه الله عن طريقه فإن طريقه جعفر بن محمد النصيبي وقد أجمع الناقلون عنه على الفتح. فإن قلت: أليس قد ذكر في التيسير حيث قال: وروى الفارسي عن أبي طاهر عن أبي عثمان سعيد بن عبد الرحيم الضرير عن أبي عمر عن الكسائي أنه أمال أواري وفأوراي الحرفين في المائدة ولم يروه غيره عنه وبذلك أخذ من هذا الطريق وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح اهـ. فالجواب نعم لكنه لم يذكره على أنه قرأ به بل هو حكاية أراد بها زيادة الفائدة على عادته ويدل لذلك قوله: وقرأت من طريق ابن مجاهد بالفتح وقوله في جامع البيان وبإخلاص الفتح: قرأت ذلك كله. فإن قلت: أليس قد قال: وبذلك آخذ. فالجواب نعم ليس كما فهمت بل أخذ فعل ماض وضميره يعود على أبي طاهر ولو كان معناه ما فهمت لتدافع كلامه وقد صرح في التحبير والنشر بذلك فقال عند قوله: وبه أخذ يعني أبا طاهر فتبين بهذا أن إمالة يوارى وفأواري ليس من طريقه ولا طريق أصله بل هي طريق الضرير من طرق النشر وغيره والداني ذكر طرقه في أول كتابه فلو كانت من طريقه لذكرها وأيضًا لو كانت من طرقه فلا بد من ذكر جميع ما يحكيه كإمالة صاد النصارى وتاء اليتامى وإدغام النون الساكنة والتنوين في الياء وغير ذلك كما ذكره المحقق ابن الجزري في كتبه حيث كانت من طرقه وهذا مما لا يخفى.

تنبيه: لا وجه لتخصيص الداني ومتابعيه إمالة يواري وفأواري على طريقة الضرير بالعقود بل الذي في الأعراف وهو يواري سوآتكم كذلك قال في النشر تخصيص المائدة دون الأعراف هو مما انفرد به الداني وخالف فيه جميع الرواة وقد رواه عن أبي طاهر جميع أصحابه من أهل الأداء نصًا وأداء ولعله سقط من كتاب صاحبه أبي القاسم عبد العزيز بن محمد الفارسي شيخ الداني والله أعلم. قال:

وفي النّاس عن دور فأضْجِعْ وصالح ... له افْتَحْ ودَعْ يا صاحبي خلف حصلا

أشار رحمه الله تعالى في هذا البيت إلى أن الخلاف الذي ذكره الإمام الشاطبي في

إمالة الناس المجرور لأبي عمرو حيث قال: وخلفهم في الناس في الجر حصلا: مرتب لا مفرع فوجه الإمالة من رواية الدوري ووجه الفتح من رواية السوسي لأن هذا هو الذي كان الشاطبي يقرأ به كما نقله عنه السخاوي واقتصر عليه المحقق في كتبه. قال الناظم:

وقبل سُكُون قِفْ بما في أُصُولهم كذلك ما في الوَقْف نُون مُسَجّلا

قوله: وقبل سكون قف بما في أصولهم: أمر بالوقف قبل السكون بما في أصول السبعة من الفتح والإمالة وبين اللفظين يعني في الألف الممالة المتطرفة التي يقع بعدها ساكن نحو: وآيتنا موسى الهدى إذا وقفت على موسى أملت ألف موسى لحمزة والكسائي وجعلتها بين اللفظين لأبي عمرو وورش وفتحتها للباقين فهذا مثال ما ليس فيه راء ومثال ما فيه الراء القرى التي وذكرى الدار فإذا وقفت على القرى وذكرى أملت لأبي عمرو وحمزة والكسائي وبين اللفظين لورش وفتحت للباقين ومعلوم أن لورش في ذكرى الدار ترقيق الراء في الحالين على قاعدته لأجل كسر الذال ولا يمنع من ذلك سكون الكاف فيتحد لفظاً الترقيق والإمالة بين بين في هذا فكأنه أمال الألف وصلاً وكلهم قرؤوا بالفتح في الوصل غير أن السوسي اختلف عنه في ذوات الراء في الوصل بين الفتح والإمالة. وقوله: كذلك ما في الوقف نون مسجلاً أي: قف بما في أصول السبعة من الفتح والإمالة وبين اللفظين في الألف الممالة المتطرفة التي وقع بعدها تنوين وذلك في خمسة عشر كلمة مفترى وقرى وهدى ومسمى وسوى وسدى وفتى وضحى وعمى وغزى وأذى ومصفى ومثوى ومصلى ومولى وألحقوا بها: طوى وربا. وما ذكره الإمام الشاطبي في قوله: وقد فخموا التنوين وقفًا ورققوا. الخ. قال في الغيث: منكر لا يوجد في كتاب من كتب القراءات بل هو كما قال المحقق: مذهب نحوي لا أدائيّ دعا إليه القياس لا الرواية اهـ. فإن قلت: قولك لا يوجد الخ ممنوع بل هو في شراحه لأنهم قد حكوا ثلاثة مذاهب: الفتح مطلقًا والإمالة مطلقًا الثالث: الإمالة في المرفوع والمجرور وفتح المنصوب. قلت: شرّاحه ومن بعدهم مقلدون له ولشارحه الأول أبي الحسن السخاوي، فهم وإن تعددوا حكمهم حكم رجل واحد ولم أرَ أحدًا منهم صرح أنه قرأ به بل صرحوا أنهم قرؤوا بالإمالة مطلقًا وهو الحق الذي لا شك فيه ولم يذكر الداني رحمه الله تعالى في كتاب الإمالة ولا غيره سواه وحكى غير واحد من أئمتنا الإجماع عليه. فإن قلت: ذكره مكي في الكشف. قلت: جعله لازمًا لمن يقول: إن الألف الموقوف عليه عوض من التنوين لا الألف الأصلية وقال بعده: والذي قرأنا به هو الإمالة في الوقف في ذلك كله على حكم الوقف على الألف الأصلية وحذف ألف التنوين اهـ. قال الناظم:

حكم ما في الراءات

وتَفْخِيمُــه ذكــرًا وستــرًا وبــابــه لــدى جُلَّةِ الأصْحابِ أَعْمَرُ أَرْحَلا

قال ابن القاصح في شرحه: أخبر أن ما كان وزنه فعلاً نحو: ذكرًا وسترًا وصهرًا فإن فيه وجهين: التفخيم وبه قطع الداني في التيسير والترقيق وهو من زيادات القصيد ولكن التفخيم فيه أشهر عن الأكابر من أصحاب ورش والجلة جمع جليل وقوله: أعمر أرحلا: من أعمر المكان وأرحلا جمع رحل، أشار بهذه العبارة إلى اختيار التفخيم يعني أن التفخيم أعمر منزلاً من غيره اهـ. قال الناظم:

وفــي بَــابِ ذِكْــرًا فخَمِّــنْ مُثَلِّثًــا لهَمْــزٍ ورَقِّــقْ قــاصــرًا ومُطَــوِّلا

يعني أن الوجهين المذكورين في ذكرا وبابه يأتيان على قصر البدل وطوله أما على توسطه فلا يأتي غير التفخيم ويمتنع الترقيق لأن رواة توسط البدل مجمعون على تفخيم ذلك ففي قوله تعالى: ﴿فاذكروا الله كذكركم آباءكم أو أشدّ ذكرا﴾ [البقرة: ٢٠٠] خمسة أوجه قصر آباءكم ومده مع وجهي ذكرا فيهما وتوسيط آباءكم مع تفخيم ذكرا دون ترقيقه. قال الناظم:

وفــي شَــرَرٍ عنــه يُــرَقِّــقُ كُلُّهــم ورَقِّقْهُمــا فــي الــوَقْف أيضــاً لتَعْـدلا

قوله: وفي شرر عنه يرقق كلهم: أخبر أن جميع أصحاب ورش رحمه الله نقلوا عنه في قوله تعالى ﴿إنها ترمي بشرر﴾ [المرسلات: ٣٢] ترقيق الراء الأولى لأجل كسرة الراء الثانية هذا خارج عن الأصل المعلوم له وهو ترقيق الراء لأجل كسرة قبلها وهذا لأجل كسرة بعدها وقوله: ورققهما في الوقف أيضًا لتعدلا: أمر أن يقرأ له بترقيق الراءين في بشرر المذكور في حالة الوقف سواء وقف عليه بالروم أو بالسكون لترقيق الراء قبلها فهو كالإمالة للإمالة. قال الناظم.

حكم ما في اللامات

وفي طَالَ خُلْفٌ مع فِصَالاً ومثل ذَيْـ ــن يَصَّــالَحَــا قُــلْ والمُفَخَّــم فَضِّــلا

يعني أن ما حالت الألف فيه بين الطاء واللام أو بين الصاد واللام نحو: ﴿فطال عليهم الأمد﴾ [الحديد: ١٦] و ﴿أفطال عليكم العهد﴾ [طه: ٨٦] و ﴿فصالاً عن تراض﴾ [البقرة: ٢٣٣] و ﴿أن يصالحا﴾ [النساء: ١٢٨] فإن ذلك فيه خلاف بين أهل الأداء فذهب بعضهم إلى الترقيق وبعضهم إلى التفخيم والوجهان صحيحان والتفخيم مقدم ولا يضرنا قصر

الحكم في الحرز على طال وفصالا. قال الناظم:

وحُكْمُ ذواتِ الياء منها كهذه ففَخِّمْ بفَتْحٍ ثم رَقِّقْ مُقَلِّلا

يعني أن اللام المفتوحة إذا أتى قبلها ما يوجب تفخيمها وأتى بعدها ألف منقلبة عن ياء نحو: ﴿لا يصلاها﴾ وشبهه فإن حكمها حكم النوع المذكور أي ففيها خلاف وتفخيمها أفضل ثم إنها إذا قرئت بالفتح تعين التفخيم وإذا قرئت بالإمالة تعين الترقيق.

تنبيه: والأولى فيما وقع من ذلك رأس آية وذلك في ﴿ولا صلى﴾ [القيامة: ٣١] بالقيامة و ﴿فصلى﴾ [الأعلى: ١٥] بالأعلى و ﴿إذا صلى﴾ [العلق: ١٠] بالعلق الترقيق مع التقليل فقط للتناسب. قال الناظم:

وكُلٌّ لدى اسْم الله من بعد كسرة يُرَقِّقُها حتى يروقَ مُرَتِّلا
وعن صالح بعد المُمَالِ ففَخِّمَاً ورَقِّقْ فهذا حُكْمُهُ متبذّلا

قوله: وكل لدى اسم الله الخ: يعني أن كل القراء متفقون على ترقيق اللام من اسم الله تعالى إذا وقع بعد كسرة نحو: بسم الله وبالله وما يفتح الله. وقوله: حتى يروق مرتلاً أي يروق اللفظ في حال ترتيله، وقوله: وعن صالح يعني السوسي بعد الممال أي إذا وقع اسم الله بعد الممال وذلك في ثلاثة مواضع: ﴿نرى الله جهرة﴾ [البقرة: ٥٥] و ﴿سيرى الله عملكم﴾ [التوبة: ٩٤] و ﴿فسيرى الله عملكم﴾ [التوبة: ١٠٥] وقوله: ففخما ورقق أي فخذ فيه بالوجهين: تفخيم اللام لعدم وجود الكسر الخالص وترقيقها لعدم وجود الفتح الخالص. قال الناظم:

حكم ما في الوقف على مرسوم الخط

ومَالِ وأيَّا أو بما فيهما فَقِفْ لكلّ على التحقيق في وَقْف الابْتِلاَ

المراد بوقف الابتلاء الوقف الاختباري بالموحدة وهو الوقف لسؤال ممتحن للعلم بمعرفة القارىء بحقيقة تلك الكلمة. ومعنى البيت أنك إذا وقفت اختبارًا في قوله تعالى: ﴿فمال هؤلاء﴾ بالنساء. و ﴿مال هذا﴾ [الفرقان: ٧] بالكهف والفرقان. و ﴿فمال الذين كفروا﴾ [المعارج: ٣٦] بسأل و ﴿أيًا ما تدعوا﴾ [الإسراء: ١١٠] بالإسراء فيجوز لك أن تقف على ما في المواضع الخمسة وعلى اللام في المواضع الأربعة الأول وأيًا في الخامس على القول الحق في ذلك ولا عبرة بما ذكره الإمام الشاطبي. قال في الإتحاف أثناء الكلام على مال: والأصح جواز الوقف على ما لجميع القراء لأنها كلمة برأسها منفصلة لفظًا وحكمًا. قال في النشر وهو الذي أختاره وآخذ به وأما اللام فيحتمل الوقف عليها لانفصالها

خطًا وهو الأظهر قياسًا ويحتمل أن لا يوقف عليها من أجل كونها لام جر ولام الجر لا تقطع مما بعدها ثم إذا وقف على ما اضطرارًا أو اختبارًا أو على اللام كذلك فلا يجوز الابتداء بقوله تعالى: لهذا ولا هذا اهـ. وقال أثناء الكلام على أيًا ما: الأرجح والأقرب للصواب كما في النشر جواز الوقف على كل من أيًا وما لكل القراء اتباعًا للرسم لكونهما كلمتين انفصلتا رسمًا وإلى ذلك أشار في الطيبة بقوله: وعن كل كما الرسم أجل، أي القول باتباع الرسم الذي عليه الجمهور هنا أجل وأقوى مما قدمه وأيًا هنا شرطية منصوبة بمجزومها وتنوينها عوض عن المضاف أي أيّ الأسماء وما مؤكدة على حد قوله تعالى: ﴿فأينما تولوا﴾ [البقرة: ١١٥] ولا يمكن رسمه موصولاً صورة لأجل الألف فيحتمل أن يكون موصولاً في المعنى على حد أيما الأجلين، وأن يكون مفصولاً كحيثما وهو الظاهر للتنوين اهـ. قال:

وقف وَيْكَأَنَّه ويْكَأَنْ برَسْمِهِ لكُلّ وباليا رض وبالكاف حللا

يعني أن قوله تعالى: ﴿ويكأن الله﴾ [القصص: ٨٢] وقوله: ﴿ويكأنه﴾ [القصص: ٨٢] وكلاهما في القصص يقف فيهما مرموز راء رض وهو الكسائي على الياء ويقف فيهما مرموز حاء حللا وهو أبو عمرو على الكاف ويقفان فيهما أيضًا كالباقين على الكلمة برأسها، وهذا هو الأولى والمختار في مذاهبهم اقتداء بالجمهور وأخذًا بالقياس الصحيح كما قاله في النشر ولذا قدمه الناظم وما ذكر عن الكسائي من الوقف على الياء وعن أبي عمرو من الوقف على الكاف ضعيف حكاه جماعة وأكثرهم بصيغة التمريض ولم يذكره عنهما بصيغة الجزم إلا الإمام الشاطبي والإمام ابن شريح، وتركا حكم الابتداء وحكاه جماعة بأن الكسائي يبتدىء بالكاف وأبا عمرو يبتدىء بالهمزة. قال الناظم:

حكم ما في ياءات الإضافة

وعندي تحت النَّمْلِ سَكِّنْ لأحمدا وعن قُنْبُلٍ فافْتَحْ على ما تَأَصَّلا

يعني أن الخلف الذي ذكره الإمام الشاطبي لابن كثير في عندي أولم في القصص مرتب لا مفرع فينبغي أن يقرر كلامه هكذا. يعني أن ابن كثير اختلف عنه في الياء من عندي أو لم فروى عنه البزي إسكانها وروى عنه قنبل فتحها، قال في النشر وأطلق الخلاف عن ابن كثير أبو القاسم الشاطبي والصفراوي وغيرهما وكلاهما صحيح عنه غير أن الفتح عن البزي لم يكن من طريق الشاطبية والتيسير وكذلك الإسكان عن قنبل اهـ. قال:

وسَكِّنْ عبادي في النِّدا حي شفا وأول تنزيل بحَذْفٍ عن المَلا

أمر بإسكان الياء من ﴿يا عبادي الذين آمنوا﴾ [العنكبوت: ٥٦] في العنكبوت و ﴿يا

عبادي الذين أسرفوا﴾ [الزمر: ٥٣] في الزمر. للمشار إليهم: بحاء حمى، وشين شفا وهم: أبو عمرو وحمزة والكسائي. ثم أخبر أن قوله تعالى: ﴿قل يا عباد الذين آمنوا﴾ [الزمر: ١٠] أول الزمر لا خلاف بين القراء في حذف الياء بعد داله وقفًا ووصلاً تبعًا للرسم فلا يعطى حكم الياءين المذكورين. قال الناظم:

حكم ما في ياءات الزوائد

وكِيدُونِ في الأعْراف عند هِشَامِهِمْ بإثباته فاقْرَأْهُ وقفاً وموصلا

أمر أن يقرأ لهشام قوله تعالى: ﴿ثم كيدون﴾ [الأعراف: ١٩٥] آخر الأعراف بإثبات الياء وقفًا ووصلاً قولاً واحد وأما الخلاف الذي ذكره فيه الشاطبي له حيث قال: ﴿وكيدون﴾ [الأعراف: ١٩٥] في الأعراف حج ليجملا بخلف فقال في الغيث: فينبغي أن لا يقرأ به لبعده من طريقه وطريق أصله بل لم يثبت من طرق النشر إلا في حالة الوقف خاصة. قال في النشر وروى بعضهم عنه ـ يعني عن هشام ـ الحذف في الحالين ولا أعلمه نصًا من طرق كتابنا لأحد من أئمتنا. ثم قال: وكلا الوجهين يعني الحذف والإثبات صحيحان عنه أي عن هشام نصًا وأداءً حالة الوقف، وأما حالة الوصف فلا آخذ فيه بغير الإثبات من طرق كتابنا اهـ. فإن قلت: مستنده قول صاحب التيسير فيه لما تكلم على زوائد سورة الأعرف في آخرها وفيها محذوفة ثم كيدون فلا أثبتها في الحالين هشام بخلف عنه. قلت: هذا لا دليل فيه لأن الداني كثيرًا ما يذكر الخلاف على سبيل الحكاية وإن كان هو لم يأخذ به وليس من طرقه وهذا منه ويدل لذلك قوله في المفردات بعد أن ذكر الخلاف له وبالإثبات في الوصل والوقف آخذ وقوله في جامع البيان وبه قرأت على الشيخين: أبي الفتح وأبي الحسن من طريق الحلواني عنه بل يدل عليه كلامه في التيسير فإنه قال فيه في باب الزوائد وأثبت ابن عامر في رواية هشام الياء في الحالين في قوله تعالى: ﴿ثم كيدون﴾ في الأعراف فجزم بالإثبات ولم يحك خلافه، ومن المعلوم المقرر أن العلماء يعتنون بتحقيق المسائل في أبوابها أكثر من اعتنائهم بذلك إذا ذكروها استطرادًا تتميمًا للفائدة، فربما يتساهلون اتكالاً على ما تقدم أو ما سيأتي لهم في الباب فثبت من هذا أن الخلاف لهشام في حالة الوصل عزيز وإنما الخلاف حالة الوقف لكن لا ينبغي أن يقرأ به من طريق الحرز وأصله وبالإثبات في الحالين قرأنا اهـ. قال الناظم:

لعيسى التَّلاقِ والتَّنَادِ احْذِفَنْهُمَا وتَمَّتْ أصولُ القَوْمِ دارًا مُفَصَّلا

أمر أن يقرأ لقالون بحذف الياء قولاً واحدًا في التلاق والتناد بغافر ولا عبرة بالخلاف الذي ذكره له فيهما الإمامان الداني والشاطبي ومن تبعهما قال في الغيث: وذكر يعني الداني

الخلاف لقالون في حذفها مطلقًا كالجماعة وإثباتها وصلاً كورش وتبعه على ذلك الشاطبي وتبعهما على ذلك كل من رأيته ألف بعدهما وضعف المحقق ـ يعني ابن الجزري ـ الإثبات وجعله مما انفرد به فارس بن أحمد من قراءته على عبد الباقي بن الحسن عن أصحابه عن قالون. قال: ولا أعلمه ورد من طريق من الطرق عن أبي نشيط ولا عن الحلواني بل ولا عن قالون أيضًا من طريق من الطرق إلا من طريق أبي مروان عنه وذكره الداني في جامعه عن العثماني أيضًا وسائر الرواة عن قالون على خلافه كإبراهيم وأحمد ابني قالون وإبراهيم بن دازيل وأحمد بن صالح وإسماعيل القاضي والحسن بن علي الشحام والحسين بن عبد الله المعلم وعبد الله بن عيسى المدني وعبيد الله بن محمد المقري ومحمد بن الحكم ومحمد بن هارون المروزي ومصعب بن إبراهيم والزبيري بن محمد الزبيري وعبد الله بن فليح وغيرهم اهـ. لكن نقل الخلاف في الطيبة بعد أن قدم القول الصحيح لأنه ذكر من له زيادة الياء وبقي قالون في المسكوت عنهم وهو يدل على أنه وإن كان ضعيفًا لم يبلغ في الضعف إلى هجره بالكلية اهـ. وقوله: وتمت أصول القوم: أي القراء السبعة درًّا شبهها بالدرّ لنفاستها مفصلاً أي واضحًا بينًا لا خفاء فيه. ثم شرع يتكلم على ما في فرش الحروف فقال:

حكم ما في سورة البقرة

وقيل بمَاضٍ حيث جاء أَشِمَّهُ فيَخْرُجُ قيلاً قِيلُهُ فتَأَمَّلا

يعني أن إشمام كسر القاف الضم خاص بلفظ قيل إذا كان فعلاً ماضيًا مبنيًا للمجهول. وبهذا القيد يخرج ﴿قيلاً﴾ [النساء: ١٢٢] في النساء و ﴿قيلاً سلامًا﴾ [الواقعة: ٢٦] في الواقعة و ﴿أقوم قيلاً﴾ [المزمل: ٦] في المزمل و ﴿قيله﴾ [٨٨] في الزخرف. فلا يأتي في هذه الأربعة هذا الإشمام لأنها مصادر وليست أفعالاً فلا خلاف بينهم في إخلاص كسر قافها. قال الناظم:

نِعِمَّا اخْتَلِسْ سَكِّنْ لصيغ به حلا وتعدوا لعيسى مع يهدي كذا اجْعلا
وفي يَخَصِّمُونَ اقرأ كذلك عنده ففي كلا الوجهين تيسيراً اعْمَلا

يعني أن المدلول عليهم بصاد صيغ وباء به وحاء حلا وهم شعبة وقالون وأبو عمرو وقرؤوا ﴿فنعما هي﴾ [البقرة: ٢٧١] هنا و ﴿نعما يعظكم﴾ [النساء: ٥٨] في النساء بوجهين: الأول: اختلاس كسر العين وعبروا عنه بالإتيان بثلثي الحركة. والوجه الثاني: إسكانها. وروى قالون ﴿لا تعدوا في السبت﴾ [النساء: ١٥٤] و ﴿أمن لا يهدي﴾ [يونس: ٣٥] و ﴿هم يخصمون﴾ [يَس: ٤٩] كذلك أي باختلاس والإسكان. فإن قلت: من أين

يؤخذ لهم الإسكان مع أن الشاطبي لم يذكر لهم إلا الإخفاء: فالجواب من أصله إذ نصه في الكلام على نعما ويجوز الإسكان وبذلك ورد النص عنهم والأول أقيس وفي الكلام على تعدوا بعد ذكر الاختلاس والنص له يعني لقالون بالإسكان وكذا نصه في الكلام على لا يهدي ويخصمون والإسكان مذهب أكثر أهل الأداء بل كثير منهم لا يعرف سواه. وقال في النشر: هو رواية العراقيين والمشرقيين قاطبة ولم يعرف الاختلاس إلا من طريق المغاربة ومن تبعهم اهـ وعزاه الجعبري لجماعة كالأهوازي وأبي العلا والصقلي. قال: وبه قرأت فلا وجه لإسقاط الشاطبي ذكره إلا لحيل المتحيلين أو حمل كلام التيسير على حكاية مذهب الغير اهـ. وقد اعتذر بعضهم بذلك وهذه حجة لا دليل عليها وغاية ما فيه الجمع بين الساكنين على غير حده وهو جائز قراءة ولغة ولا عبرة بمن أنكره ولو كان إمام البصرة لثبوت الرواية به. قال الناظم:

حكم ما في سورة آل عمران

إذا جَـامَـعَ التَّـوراة مِيـمٌ ومُنْفَصِـلْ مـع الفَتْـح والإسكـان للقصـر أَبْطـلا
ومع وَصْلِ ميمِ الجَمْع والفتح إن تمد ومهمـا تُسَكِّـنْ مُـدَّ واقْصِـرْ مُقَلّـلا
ومُـدَّ بـوصـل حيـث كنـت مقلـلاً فخمـس لقـالـون مـن الحـرز تجتـلا

يعني: إذا جاء مع لفظ التوراة مد منفصل وميم جمع كما في قوله تعالى: ﴿ويعلمه الكتاب والحكمة والتوراة﴾ [آل عمران: ٤٨] إلى قوله: ﴿بإذن الله﴾ فالذي يجوز لقالون في ذلك خمسة أوجه: الأول: فتح التوراة مع قصر المنفصل وصلته الميم. الثاني: فتحها مع المد والسكون. الثالث: تقليل التوراة مع القصر والسكون. الرابع والخامس: التقليل مع المد مع السكون والصلة، ولا فرق في هذه الخمسة بين أن تتقدم التوراة على المنفصل وميم الجمع أو تتأخر عنهما أو تتوسط بينهما، وأما الفتح مع القصر والسكون ومع المد والصلة والتقليل مع القصر والصلة فممتنعة. قال الناظم:

وفي الميتة التخفيفُ عن غير نافعٍ بيـسَ والبـاقـي عـن السَّبْعـة المَـلا

لما كان قول الإمام الشاطبي: والميتة الخف خولاً يوهم عمومه التخفيف في المائدة والنحل ويسَ والذي يخففه نافع هو الذي في يسَ فقط من قوله تعالى: ﴿وآية لهم الأرض الميتة﴾ [يس: ٣٣] وهو المراد للشاطبي بين الناظم في هذا البيت أن موضع يسَ شدده نافع وحده وأن موضعي المائدة والنحل اتفق السبعة على تخفيفهما. قال الناظم:

ولا ألـف فـي هـا هٰـأَنْتُـمُ زَكَـا جَنَـا وسهـل أخـا حمـد وكـم مبـدل جـلا

وفي هائه التنبيه من ثابت هدى وإبداله من همزة زان جملا
ويحتمل الوجهين عن غير ما مَضَى وهذا هو المرضيُّ فاعلم لتعملا

قوله: ولا ألف في ها هأنتم الخ البيت: أخبر أن المشار إليهما بالزاي والجيم من قوله: زكا جنا وهما قنبل وورش قراء هأنتم حيث جاء بلا ألف قبل الهمزة فتعين للباقين القراءة بألف بين الهاء والهمزة ثم أمر بتسهيل الهمزة للمشار إليهما بالهمزة والحاء في قوله: أخا حمد وهما نافع وأبو عمرو فتعين للباقين القراءة بتحقيق الهمزة ثم أخبر أن كثيرًا من أهل الأداء قرأوا بإبدال الهمزة ألفًا للمشار إليه بالجيم من جلا وهو ورش فحاصله أن قالون وأبا عمرو قرآها أنتم بألف بعد الهاء وهمزة مسهلة بين بين بعد الألف وأن ورشًا له وجهان: تسهيل الهمزة بين بين وهو المعزو إلى البغداديين وإبدالها ألفًا وهو المعزو إلى المصريين كلاهما على أثر الهاء وأن قنبلاً قرأ الهمزة محققة على أثر الهاء وأن الباقين وهم البزّي وابن عامر والكوفيون قرأوا بألف بعد الهاء وهمزة محققة بعد الألف. وقوله: وفي هائه التنبيه من ثابت هدى الخ: شروع في الكلام على توجيه الهاء فأخبر أن الهاء للتنبيه عند المشار إليهم بالميم والثاء والهاء في قوله: من ثابت هدى وهم: ابن ذكوان والكوفيون والبزي وهي تدخل في الكلام للتنبيه كما في قولك: هذا وهذه وهؤلاء ونحو ذلك. ودخلت أيضًا على أنتم. ووجه ذلك أن الهاء في هاأنتم لو كانت مبدلة من همزة لم يدخلوا بينها وبين الهمزة ألفًا لأن مذهب هؤلاء ترك إدخال الألف بين الهمزتين فلما وجدت الألف بعد الهاء حمل ذلك على أنها ألف الهاء التي للتنبيه ثم قال: وإبداله من همزة زان جملاً أخبر أن الهاء في قراءة المشار إليهما بالزاي والجيم في قوله: زان جملاً وهما: قنبل وورش مبدلة من همزة وأن الأصل عندهما أأنتم فأبدلا من الهمزة الأولى هاء كما تقول: إياك وهياك ولو كانت الهاء التي للتنبيه لوجد مع الهاء ألف وليس عندهما فيها ألف، ثم قال: ويحتمل الوجهين عن غير ما مضى: أي عن غير هؤلاء المذكورين وهم: قالون وأبو عمرو وهشام يحتمل في قراءتهم أن تكون الهاء مبدلة من همزة وأن تكون الهاء التي للتنبيه دخلت على أنتم وإنما احتمل الوجهان عن هؤلاء لأنهم قرأوا بألف بعد الهاء وهم على أصولهم في الهمزتين المفتوحتين يدخلون ألفًا بين الهمزتين فلما وجدت عندهم الألف في: ها أنتم: احتمل أن يكون الأصل عندهم أأنتم ثم أبدلوا من الهمزة هاء واحتمل أن تكون الهاء التي للتنبيه دخلت على أنتم وقوله: هذا هو المرضي أي القول المرضي في توجيه القراءات فافهمه واعمل به دون القول بجواز الوجهين لجميعهم. هذا وقد جرى عمل المتأخرين على اقتران توجيهها بقراءاتها ولهذا تعسرت وتخلطت على كثير من الطلبة وهذا التوجيه قال المحقق ابن الجزري: تمحل وتعسف لا طائل تحته ولا فائدة فيه اهـ لا سيما على القول الثاني فإن تعسفه ومصادمته للأصول لا يخفى والعجب لهم كيف قرنوا توجيه هذه الآية بقراءاتها وما الفرق بينها وبين

سائر الآيات فإن ادعوا عسرها دون غيرها قلنا ممنوع بل مماثلها كثير بل ثمة ما هو أعسر منها والعمدة على ثبوت القراءة لا على توجيهها ولا شك أن قراءات هذه الكلمة ثابتة بالتواتر فيجب علينا قبولها عرفنا توجيهها أم لا. فمن فتح الله له باب توجيه معرفتها فهو زيادة علم ومن لم يفتح له فلم يمنعه ذلك من قراءتها. ونحن نذكر كيفية قراءتها على وجه سهل يسير مع بيان توجيهها تبعًا لهم على القول الذي ذكره الناظم لأنه أقرب للصواب إلا ما ذكروه لهشام من أنها مبدلة فهو مشكل فنقول والله الموفق: تبدأ لقالون بإثبات الألف بعد الهاء وتسهيل الهمزة وإسكان ميم الجمع مع قصر هؤلاء ومده فالأول على أنها مبدلة وهو الأحسن والألف فاصلة أو أنها للتنبيه وقصرت للفصل حكمًا أو لتغير الهمزة على قاعدة: وإن حرف مد قبل همز مغير الخ. والثاني: على أنها مبدلة فهما بابان فلا تركيب أو أنها للتنبيه وقصر لتغير الهمزة وهذان وجهان. الثالث: مدهما على أن ها للتنبيه ولم يعتبر الفصل ولا التغيير ولا يجوز قصر هؤلاء مع مد ﴿ها أنتم﴾ لما يلزم عليه من اعتبار المغير وعدم اعتبار المحقق ويندرج معه في الثلاثة: أبو عمرو السوسي في الأول والدوري في الجميع ويأتي على كل من الاحتمالين سؤال؟ فيقال على الأول: أصل قالون وأبي عمرو في اجتماع الهمزتين تغيير الثانية نحو: ﴿أأنذرتهم﴾ فلمَ غيرا هنا الهمزتين قلنا مبالغة في التخفيف وعلى الثاني أصلهما إذا دخل هاء التنبيه على الهمزة تحقيقها نحو: هؤلاء. قلنا: سهلاها في ﴿ها أنتم﴾ دون غيره كهؤلاء تنبيهًا على جواب تسهيل المتوسط وأنه قوي كثيرًا وجمعا بين اللغتين وهذا كله مع ثبوت الرواية ثم تعطفه بصلة الميم مع الأوجه الثلاثة ثم تأتي بورش بالتسهيل بلا إدخال وبإبدالها ألفًا مع المد الطويل وهي عنده مبدلة من الهمزة وجرى على أصله في الهمزتين نحو ﴿ءأنذرتهم﴾ [يَس: ١٠] إلا أنه زاد تغيير الأولى مبالغة في التخفيف ثم البزي بالتحقيق والإدخال وهي عنده هاء التنبيه وجرى على أصله من عدم اعتبار المنفصل ثم قنبل بالتحقيق بلا إدخال وهي عنده مبدلة وخرج عن أصله من تخفيف ثاني الهمزتين استغناءً بتخفيف الأولى ثم هشام بالمد والتحقيق على أن ها للتنبيه ولهذا حقق الهمزة بعد ها كهمزة هؤلاء، ويندرج معه ابن ذكوان وعاصم وعلي ثم حمزة وهي عنده هاء تنبيه وجروا على أصولهم فيه ومن المعلوم أن مد هؤلاء منفصلاً ومتصلاً تابع في المد ها أنتم إلا مد المتصل منه لمن قصر ها أنتم هذا الذي يقتضيه كلام المحقق ابن الجزري ومن تبعه والذي يؤخذ من الشاطبية وشراحها لهشام ومن دخل معه وحمزة وجهًا آخر وهو التحقيق مع إثبات الألف على أنها مبدلة وجرى فيها هشام على أحد وجهيه في الهمزتين اكتفاء بتخفيف الأولى والباقون جروا على أصولهم من تحقيق الثانية وفصلوا بألف جمعًا بين اللغتين وعليه فكلهم يندرج مع هشام في قصر ها أنتم ويتخلف حمزة في مد هؤلاء فتعطفه بعده ثم تأتي به في ها

أنتم وما بعده، والصواب والله أعلم هو الأول اهـ غيث. قال الناظم:

وكنتـم تمنـون الـذي مـع تفكهـو ن عن أحمد خفف من الحرز تعدلا

أمر أن يقرأ للبزي من طريق الشاطبية قوله تعالى: ﴿كنتم تمنون﴾ في آل عمران و ﴿فظلتم تفكهون﴾ في الواقعة بتخفيف التاء فيهما قولاً واحدًا، ولا عبرة بالخلف الذي ذكره له فيهما الإمام الشاطبي. قال في النشر: ولم نعلم أحدًا ذكر ﴿كنتم تمنون﴾ [آل عمران: ١٤٣] ﴿وفظلتم تفكهون﴾ [الواقعة: ٦٥] سوى الداني من طريق أبي الفرج النجاد المقري وهو لم يقرأ بذلك ـ يعني بالتشديد ـ ويدل عليه قوله في التيسير بعد أن قال البزي يشدد التاء في أحد وثلاثين موضعًا وعدها وزاد أبو الفرج النجاد المقري من قراءته على أبي الفتح بن برهان عن أبي بكر الزينبي عن أبي ربيعة عن البزي عن أصحابه عن ابن كثير أنه شدد التاء في ﴿كنتم تمنون﴾ ﴿فظلتم تفكهون﴾ وقال في مفرداته: وزادني أبو الفرج وهذا صريح في المشافهة ثم قال: ولولا إثباتهما في التيسير والشاطبية والتزامنا بذكر ما فيهما من الصحيح ودخولهما في ضابط البزي وهو كل تاء تكون في أول فعل مستقبل يحسن معها تاء أخرى ولم ترسم خطًا لما ذكرناهما لأن طريق الزينبي لم تكن في كتابنا. وذكر الداني في تيسيره اختيار والشاطبي تبع له إذ لم يكونا من طرق كتابيهما اهـ. قال:

حكم ما في سورة الأنعام

وعند ابْنِ ذَكْوَانَ فَصْل كَسْرِها اقْتَدِهْ وما قَصْرُهُ للحِرْزِ يُرْوَى فيُحْمَلا

يعني أن ابن ذكوان ورد عنه في قوله تعالى: ﴿اقتده﴾ من طريق الشاطبية صلة كسرة الهاء بياء لفظية وجهًا واحدًا في الحالين، وأما قصر هائه فهو وإن كان صحيحًا في نفسه لم يكن من طريق الشاطبية إذ لم يذكره الداني في تيسيره ولا في جامعه ولا في مفرداته فلا يقرأ به من طريقه قال في النشر: ولا أعلمها ـ يعني رواية الكسر ـ من غير صلة وردت عنه ـ يعني عن ابن ذكوان ـ من طريقه ـ يعني الشاطبي ـ اهـ. قال الناظم:

حكم ما في سورة الأعراف

وفي بَصْطَة بالصاد لا غَيْر فاقرأَنْ من الحِرْزِ أعني لابن ذَكْوان فانْقُلا

يعني أن ابن ذكوان ليس له في قوله تعالى: ﴿وزادكم في الخلق بصطة﴾ [الأعراف: ٦٩] من طريق الحرز إلا الصاد وجهًا واحدًا وأما السين فليست من طريقه فذكر الشاطبي رحمه الله تعالى الخلاف فيه خروج منه عن طريقه وطريق أصله لأن سنده في القراءات ينحصر في الداني لأنه قرأ ببلده شاطبة على النفزي بفتح النون والفاء ثم ارتحل إلى بلنسية

وهي قريبة من شاطبة فقرأ بها على ابن هذيل وكل منهما قرأ على من قرأ على الداني، منهم الإمام الكبير والجهبذ الخبير أبو داود سليمان بن نجاح ولم يقرأ الداني بصطة لابن ذكوان على جميع شيوخه إلا بالصاد. وأما يبصط بالبقرة فقرأه بالسين على شيخه عبد العزيز بن جعفر بن محمد عن النقاش وقال في التيسير وروى النقاش عن الأخفش هنا أي بالبقرة بالسين، وفي الأعراف بالصاد، وقد تعجب منه المحقق ابن الجزري وتابعوه منه كيف عول على رواية السين هنا وليست من طرقه ولا طرق أصله وعدل عن طريق النقاش التي لم يذكر في التيسير سواها فليعلم اهـ ملخصًا من الغيث. قال الناظم:

وفي الرُّشْدِ حَرِّكْ وافْتَحِ الضَّمّ شلشلا وآخر كف عند بصر كذا اجْعلا

يعني أن المشار إليهما بشين شلشلا وهما حمزة والكسائي قرآ الرشد هنا بفتح الراء والشين وأن أبا عمرو البصري قرأ كذلك في قوله تعالى: ﴿مما علمت رشدا﴾ [الكهف: ٦٦] آخر مواضع الكهف وفائدة تعيينه إخراج الموضعين الأولين بالكهف إذ لا خلاف بينهم في فتح حرفيهما وكذا لا خلاف بينهم في موضع النساء أنه بضم الراء وسكون الشين. قال الناظم:

حكم ما في سورة يونس عليه السلام

مع المَدّ قطع السحر حكم وخُذْ له بتسهيله أيضاً كآلآن مَثِّلا

يعني أن مرموز حاء حكم وهو أبو عمرو قرأ به آلسحر بزيادة همزة الاستفهام قبل همزة الوصل فهي عنده من باب ما دخلت فيه همزة الاستفهام على همزة الوصل كآلآن وآلذكرين فله فيه وجهان: إبدال همزة الوصل ألفًا ممدودة للساكن وتسهيلها والباقون قرؤوه بهمزة وصل فقط على الخبر فتسقط وصلاً وتحذف ياء الصلة من هاء به قبلها لالتقاء الساكنين. قال الناظم:

وتتبعان النون خف مَدًّا وقُلْ سكونٌ وفتحٌ وتشديدٌ أهملا

يعني أن المشار إليه بميم مدًا وهو ابن ذكوان قرأ ولا تتبعان بتخفيف النون وجهًا واحدًا على أن لا نافية والفعل معرب مرفوع بثبوت النون والجملة حالية أي فاستقيما غير متبعين، وقرأ الباقون بتشديدها فلا ناهية والنون للتوكيد، واتفقوا على فتح التاء الثانية وتشديدها وكسر الموحدة بعدها. وانفرد ابن مجاهد عن ابن ذكوان بإسكان التاء الثانية وفتح الباء وتشديد النون وهذا الوجه أمر الناظم بإهماله أي تركه لأن الشاطبي نبه على ضعفه بقوله: ماج أي اضطرب ولم يذكره الداني في تيسيره ونبه في غيره على ضعفه، وأشار

المحقق ابن الجزري إلى صحته من طرق أخرى وقال إنه ليس من طرقنا فلا يقرأ به اهـ. قال الناظم:

حكم ما في سورة يوسف عليه السلام

وإشمـــام تـــأمنـــا لكـــل ورَوْمُـــه وقـد قيـل بـالإدغـام مَحْضًـا ووهـلا

قال في الغيث: اضطربت في هذه اللفظة يعني تأمننا أقوال العلماء فمنهم من يجعل فيها وجهين ومنهم من يجعل ثلاثة والوجهان هما الإدغام مع الإشمام والإخفاء والثالث هو الإدغام المحض من غير روم ولا إشمام ومنهم من يجعل الإشمام بعد الإدغام ومنهم من يجعله أوله ومنهم من يخير في ذلك ومنهم من يقول إن الإخفاء لا بد معه من الإدغام ومنهم من يقول لا إدغام معه ومنهم من ظاهر عبارته ذلك وهذا الاضطراب يوجب للقاصر الحيرة والتوقف وللماهر التثبت والتعرف، والحق أن فيها للقراء السبعة وجهين الأول الإدغام مع الإشمام ويشير إلى ضمة النون المدغمة بعد الإدغام للفرق بين إدغام ما كان متحركًا وما كان ساكنًا لأن تأمنا مركبة من فعل مضارع مرفوع وضمير المفعول المنصوب وأجمعت المصاحف على كتبه على خلاف الأصل بنون واحدة كما يكتب ما آخره نون ساكنة واتصل به الضمير نحو كنا وعنا ومنا، وهذا الإشمام كالإشمام في الوقف على المرفوع. وهو أن تضم شفتيك من غير إسماع صوت كهيئتهما عند التقبيل لأن المسكن للإدغام كالمسكن للوقف بجامع أن سكون كل منهما عارض. الثاني: الإخفاء وهو أن تضعف الصوت بحركة النون الأولى بحيث إنك لا تأتي إلا ببعضها وتدغمها في الثانية إدغامًا غير تام لأن التام يمتنع مع الروم لأن الحرف لم يسكن سكونًا تامًا فيكون أمرًا متوسطًا بين الإظهار والإدغام ولا يحكم هذا إلا بالأخذ من أفواه المشايخ البارعين العارفين الآخذين ذلك عن أمثالهم والله الموفق. وأما الوجه الثالث: فلم يرد عن أحد من الأئمة السبعة إلا من طرق ضعيفة. نعم هي قراءة أبي جعفر اهـ. قال الناظم:

وبُشْـرَايَ فـافْتَـحْ ثـم أَضْجِـع فقلـلا وجوهٌ على الترتيب عند فتى العُلا

قال في الغيث: واختلف عن البصري يعني في بشراي فذهب الجمهور إلى الفتح قال المحقق: يعني ابن الجزري رحمه الله وبه قطع في الكافي والهادي والهداية والتجريد وغالب كتب المغاربة والمصريين وهو الذي لم ينقل العراقيون قاطبة سواه اهـ. وقال الداني: وبذلك يأخذ عامة أهل الأداء في مذهب أبي عمرو، وهو قول ابن مجاهد وبه قرأت وبه ورد النص عنه من طريق السوسي عن اليزيدي وغيره اهـ فهذا كما تراه بلغ الغاية في القوة من جهة النقل وإن كان لا يقتضيه أصله وقال بعضهم كابن مهران والهذي: إمالته كبرى وهو وإن لم

يكن في القوة من جهة النقل كالأول فهو الذي يقتضيه أصله، وقال ابن جبير وغيره: إمالته بين بين وهو أضعفها إذ لم يبلغ قوة الأولين من جهة النقل ولا يقتضيه قياس، ولولا أن الشاطبي ذكر الثلاثة وقرأنا بها لاقتصرت على الأول اهـ. قال الناظم:

معاً وصل حاشا حج واحْذفْ بوَقْفِهِ لكـل ولكنـا هُـوَ اثبـت عـن المـلا

قوله: معا وصل حاشا إلخ يعني أن مرموز حاء حج وهو أبو عمرو قرأ حاش لله في الموضعين بألف بعد الشين في الوصل وأن الأئمة السبعة اتفقوا على حذفها في الوقف إتباعًا للرسم. قال في العقيلة: حاش بحذف عد مشتهرًا اهـ. وقوله: ولكنا هو أثبت عن الملا آمر أن يقرأ للجميع بإثبات الألف بعد النون في قوله تعالى: ﴿لكنا هو الله ربي﴾ [الكهف: ٣٨] في حالة الوقف كما دل عليه العطف على الترجمة السابقة. وأما في حالة الوصل فكلهم يحذفونها إلا ابن عامر فإنه قرأ بإثباتها فيه اهـ. قال الناظم:

حكم ما في سورة الرعد

وللشّـام فـاخْبُـرْ مـا تكـرَّر أوَّلاً سوى النازعات النّمل مع وقعت فلا

أمر أن يقرأ لابن عامر باب الاستفهام المكرر نحو: ﴿أئذا كنا ترابًا أئنا﴾ [الرعد: ٥] بالإخبار في الأول إلا في ثلاثة مواضع: النمل والنازعات والواقعة، فقرأ بالاستفهام فيها وإنما بين ذلك هنا لعدم وضوحه من الشاطبية وترك الكلام على الثاني لوضوحه منها. وجملة المواضع التي تكرر فيها الاستفهام أحد عشر موضعًا في تسع سور وهي: ﴿أئذا كنا ترابًا أئنا﴾ [الرعد] هنا وفي الإسراء: ﴿أئذا كنا عظامًا ورفاتًا أئنا﴾ [الإسراء: ٤٩] الموضعين. وفي المؤمنون: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا﴾ [الصافات: ٥٣] وفي النمل: ﴿أئذا كنا ترابًا وآباؤنا أئنا﴾ [النمل: ٦٧] وفي العنكبوت: ﴿أئنكم لتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من أحد من العالمين أئنكم﴾ [العنكبوت: ٢٨] وفي السجدة: ﴿أئذا ضللنا في الأرض أئنا﴾ [السجدة: ٦٠] وفي الصافات: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا﴾ [المؤمنون: ٨٢] في الموضعين. وفي الواقعة: ﴿أئذا متنا وكنا ترابًا وعظامًا أئنا﴾ [الصافات: ٥٣] وفي النازعات: ﴿أئنا لمردودون في الحافرة أئذا كنا﴾ [النازعات: ١٠] ولنذكر ما فيها للقراء السبعة تتميمًا للفائدة. فنافع بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني إلا في النمل والعنكبوت فإنه عكس فيهما، وابن كثير وحفص قرآ بالاستفهام في الأول والثاني مطلقًا إلا أنهما قرآ أول العنكبوت بالإخبار وابن عامر قرأ بالإخبار في الأول والاستفهام في الثاني إلا في النمل والواقعة والنازعات فإنه قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني في النمل

والنازعات وزاد نونًا في ﴿إننا لمخرجون﴾ [النمل: ٦٧] في النمل وقرأ بالاستفهام في الأول والثاني في الواقعة، والكسائي قرأ بالاستفهام في الأول والإخبار في الثاني مطلقًا إلا في العنكبوت فاستفهم فيهما وزاد نونًا في ﴿إننا لمخرجون﴾ [النمل: ٦٧] في النمل كابن عامر، وأبو عمرو وشعبة وحمزة استفهموا في الأول والثاني، وقد علم من ذلك أنه لا إخبار في ثاني العنكبوت وأول الواقعة والنازعات اتفاقًا وقد نظم ذلك بعضهم في قوله:

ما كرر استفهامه أحد عشر ... في الذكر مشهور لسائر البشر
فسبعة أنبيك عنها أولا ... وبعدها أربعة مفصلا
أولها بالرعد ثم الإسرا ... بموضعين كن بهذا خبرا
في المؤمنين واحد والسجدة ... والذبح باثنين تمام الفائدة
فهذه السبعة نافع على ... أعني الكسائي استفهما في الأول
والنمل فيها نافع أولها أخبر ... واستفهم في آخرها
ثم ابن عامر والكسائي يعكسون ... ويقرؤون إننا لمخرجون
في العنكبوت نافع والمكي ... وحفص والشامي التقي المزكي
قد أخبروا في أول والثاني ... يستفهمون يا أخا العرفان
وواقعت نافع مع الكسائي ... يستفهمان أوّلاً يا رائي
وأخبروا في الثاني منه وبقي ... في النازعات موضع يا متقي
فنافع والشام والكسائي ... يستفهمون أوّلاً لا النائي
وغيرهم يستفهمون أجمعه ... تمت بحمد الله رب المنفعه

حكم ما في سورة الأحزاب

قال الناظم:

وبالرُّومِ كلّ اللاء سَهِّلْ وأبْدِلاً ... بيا ساكنٍ وقفاً لمن فيه سهّلا

أمر أن يوقف على اللاء لمن لهم تسهيل همزته وصلاً وهم: ورش والبزي وأبو عمرو بوجهين الروم مع تسهيل الهمزة وإبدالها ياء ساكنة مع المد الطويل ويجوز لهم أيضًا على وجه الروم مع التسهيل المد والقصر على مقاعدة المعلومة. قال الناظم:

وقالونُ حَالَ الوَصْل في للنبي مع ... بيوت النبي الياء شَدَّدَ مُبْدِلاَ

يعني أن قالون روى إبدال الهمزة ياء في حالة الوصل في لفظ النبي في قوله تعالى للنبي إن أراد وبيوت النبي إلا فإذا وقف يقف بالهمز على أصله وعلى الإبدال لا بد من

تشديد الياء على الإدغام فتكون قراءته حالة الوصل كقراءة غير ورش. قال الناظم:

حكم ما في سورة الحشر

يكـون فـأنّـث عـن هشـام بخلفـه وفـي دولـة دفـع علـى ذيـن نقـلا

يعني أن هشامًا ورد عنه في قوله تعالى: ﴿كي لا يكون دولة﴾ [الحشر: ٧] وجهان وهما التأنيث والتذكير في يكون مع رفع دولة فيها ولا يجوز فيهما النصب مع التأنيث كما توهم بعضهم فالخلف الذي في الحرز خاص بيكون فقط. قال الناظم:

حكم ما في سورة الغاشية

وللصّـــاد عـــن خَـــلاَّد فـــي بمُسَيْطِـــرٍ مع الجَمْع عند السكت يُهْمَلُ فاعْقلا

يعني أن ينبغي أن الذي يقرأ به في قوله تعالى: ﴿إنما أنت مذكر﴾ [الغاشية: ٢١] إلى قوله: ﴿الأكبر﴾ لخلاد ثلاثة أوجه وهي: إشمام صاد بمصيطر من النقل والسكت في الأكبر ثم الصاد الخالصة مع النقل فقط وأما الصاد الخالصة مع السكت فينبغي تركه لأن الصاد الخالصة من طريق الداني عن أبي الفتح وليس لأبي الفتح عن خلاد سكت أصلاً.

تنبيه: وما جاء هنا يأتي أيضًا في قوله تعالى: ﴿أم هم المصيطرون﴾ [الطور: ٣٧] إذا وصلته بقوله: ﴿أم خلقوا السموات والأرض﴾ [الطور: ٣٦] وكان حق الناظم أن يذكر ذلك كما فعل شيخه حيث قال في الفتح:

ووَجْهـان مـع إشمـامـه بمُصَيْطِـرٍ مع الطُّورِ ثم السّكْت مع صاد أهملا

حكم ما في سورة العلق

قال الناظم:

وعـــن قُنْبُـــلٍ فـــاقصـــر رآه ومـــدّه فقد صُحِّحَ الوجهان عنه فأعملا

يعني أن قنبلاً روى ﴿أن رآه استغنى﴾ [العلق: ٧] بقصر الهمزة ومدها وما ذكره في الحرز في قوله:

وعن قُنْبُلٍ قصرًا رَوَى ابنُ مجاهد رآه ولـــم يـــأخُـــذْ بـــه مُتَعَمّـــلا

لا عبرة به فقد قال الإمام السخاوي: رأيت أشياخنا يأخذون فيه بما ثبت عن قنبل من

القصر خلاف ما اختاره ابن مجاهد اهـ. وأثبت في النشر أنّ القصر أثبت وأرجح عن قنبل من طريق الأداء وأن المد أقوى من طريق النص وقال وبهما آخذ من طريقه جمعاً بين النص والأداء، ومن زعم أن ابن مجاهد لم يأخذ بالقصر فقد أبعد في الغاية وخالف في الرواية. وقال صاحب الكنز بعد بيت الشاطبية:

وكـان عليـه أخْـذُهُ عـامـلاً بـه مع المَدّ فالوجهان في النَّشْر أُعْمِلا

وقال صاحب الغيث: ولا وجه لتضعيفه. يعني القصر فإنه صحيح ثابت قطع به الداني في التيسير وغيره وقرأ به غير واحد على ابن مجاهد نفسه كصالح المؤدب وبكار بن أحمد والمطوعي والشنبوذي وعبد الله بن اليسع الأنطاكي وزيد بن أبي بلال اهـ. قال الناظم:

حكم ما في التكبير

وبَعْـضٌ لـه مـن آخِـر اللّيـل وصـلا أراد بـه بَـدْءَ الضُّحَـى مُتَـأَوّلا

يعني أن الإمام الشاطبي رحمه الله تعالى يريد بقوله: وبعض له من آخر الليل وصلا إن بعض أهل الأداء قال بابتداء التكبير من أول سورة والضحى وعبر عنه بآخر الليل مجازاً. قال الناظم:

وقـد تَـمَّ إتحـافُ البَـرِيَّـةِ مُـرْشِـدا فـأحمـدُ رَبَّ العـرش خَتْمـاً وأوّلا
وصَلِّ على المبعوث بالنور والهُدَى وآلٍ وَصحْـبٍ يـا إلهـي ومَـنْ تَـلا

قوله: وقد تم أي كمل هذا النظم المسمى بإتحاف البرية أي المخلوقات، والمراد قراء القرآن مرشدًا أي حالة كونه دالاً على ما صح في مسائل الخلاف عن القراءة السبعة من طرق الحرز. وقوله: فأحمد رب العرش إلخ: معنى الحمد والصلاة عليه ﷺ مشهور فلا حاجة لذكره وإنما حمد الله سبحانه وتعالى وصلى على نبيه ﷺ في ختام نظمه كما بدأه بذلك رجاء قبوله لأنه سبحانه وتعالى أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما. والمبعوث المرسل وآله ﷺ قيل هم أتقياء أمته لخبر «آل محمد كل تقي» وقيل كل مؤمن ولو عاصيًا لأن المقام للدعاء والعاصي أحوج من غيره إليه. وقوله: وصحب جمع صاحب بمعنى صحابي وهو كل مؤمن اجتمع به ﷺ ولو لحظة اجتماعًا متعارفًا. وقوله: ومن تلا أي تبع الصحابة أي ولاهم وأخذ بطريقتهم رضي الله عنهم أجمعين.

وهذا آخر ما أرجو من الله قبوله وأسأله سبحانه وتعالى أن يختم لي بالإيمان وأن يمنّ عليّ وعلى والدي وأشياخي وأحبتي بالنظر إلى وجهه الكريم في دار الجنان إنه رؤوف رحيم جواد كريم، والحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليمًا كثيرًا دائمًا أبدًا إلى يوم الدين.

فهرس المحتويات

المقدمة ٣
حكم ما في الاستعاذة ٥
حكم ما في البسملة ٦
حكم ما في الإدغام الكبير وهاء الكناية ٧
حكم ما في المد والقصر ٩
حكم ما في الهمزتين من كلمة ١٩
حكم ما في الهمزتين من كلمتين ٢١
حكم ما في الهمز المفرد ٢٤
حكم ما في النقل والسكت ٢٤
حكم ما في وقف حمزة وهشام على الهمز ٢٨
حكم ما في الإدغام الصغير ٢٨
حكم ما في الإمالة ٢٩
حكم ما في الراءات ٣٦
حكم ما في اللامات ٣٦
حكم ما في الوقف على مرسوم الخط ٣٧
حكم ما في ياءات الإضافة ٣٨
حكم ما في ياءات الزوائد ٣٨
حكم ما في سورة البقرة ٤٠
حكم ما في سورة آل عمران ٤١
حكم ما في سورة الأنعام ٤٤
حكم ما في سورة الأعراف ٤٤
حكم ما في سورة يونس عليه السلام ٤٥
حكم ما في سورة يوسف عليه السلام ٤٦

حكم ما في سورة الرعد ٤٧
حكم ما في سورة الأحزاب ٤٨
حكم ما في سورة الحشر ٤٩
حكم ما في سورة الغاشية ٤٩
حكم ما في سورة العلق ٤٩
حكم ما في التكبير ٥٠